تجريد حواشي ابن حجر(ت852هـ)
على تنقيح الزركشي (ت794هـ)

لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي

(831- 902هـ)

من أوله إلى آخر كتاب الجنائز

دراسة وتحقيق

الدكتور/ علي بن عبد الله الزبن

قسم السنة وعلومها ــ كلية أصول الدين

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

بياض

مقدمة :

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، ونصلي ونسلم على سيدنا محمد عبده ورسوله، وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً ، أما بعد :

فقد قامت جهود كبيرة بخدمة صحيح البخاري ، في فترات مختلفة من التاريخ الإسلامي، حصر منها الشيء الكثير محمد عصام عرار الحسني في كتاب "إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري" ، وفيه نلاحظ تنوع أهداف هذه الجهود فمنها ما كان شرحاً لمعاني صحيح البخاري ، أو توضيحاً لغامضه ومبهمه ، أو بيان ارتباط تراجمه بالمترجم له ، أو تقييد مبهماته ، أو شرحاً لمنهج البخاري في ترتيبه ، أو جمعاً للمتفرق من رواياته ، إلى غير ذلك من الأهداف .

كما قامت جهود أخرى تعنى بالمقارنة بين البخاري ومسلم ، وبيان التشابه والاختلاف بينهما ، والجمع بين رجالهما ، والأحاديث التي اشتركا فيها والتي اختلفا فيها إلى غير ذلك ، و كما تنوعت في الهدف الذي قامت من أجله تفاوتت أيضاً في الشكل فمنها ما هو مطول ومنها ما هو مختصر.

وقامت على هذه الجهود جهود أخرى ، تعنى بشرحها أو اختصارها أو الاستدراك عليها،أو جمع اثنين منها في كتاب واحد ،أو تعنى بتوضيح الأخطاء والأوهام التي وقع فيها الشراح من قبل، وحواشي ابن حجر التي بين أيدينا من النوع الأخير، حيث كان هدف المحشي ابن حجر، بيان ما أخطأ فيه الزركشي ، في شرحه للبخاري – رحمهم الله تعالى جميعاً – المسمى " التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح ".

أ- أهمية الكتاب :

تأتي أهمية هذه الحواشي من عدة اعتبارات :

أولها : أنها قائمة على شرح يعتبر من الشروح المهمة على صحيح البخاري وهو التنقيح للزركشي ، والذي أثر تأثيراً كبيراً في شروح البخاري من بعده [1] .

وثانيها :أنها تعتبر إضافة لجانب آخر من جوانب ثقافة ابن حجر ، وهو الجانب النقدي في شخصيته ، وكيف كان قارئاً يقظاً مدققاً ، لا يسلم بما يقال إلا بعد تيقن ، وكيف كان واسع الاطلاع على كل ما يخص علم الحديث بفنونه المتنوعة ، فهذه الحواشي تكملة لفكر ابن حجر في فتح الباري ، وتأكيد له .

وثالثها : أنها تحمي المطلع على كتاب التنقيح للزركشي من الوقوع فيما وقع فيه من أوهام ، كما تساعد على الاطلاع على وجهة نظر وآراء أخرى مخالفة لما ذهب إليه الزركشي أو مؤكدة لها .

ورابعها : أن هذه الحواشي تبين كيف كان احترام العلماء المسلمين بعضهم لبعض ، فأنت لا تجد كلمة نابية ولا تهكماً ، ولا تجنياً شخصياً ، في ثنايا هذه الحواشي ،إلا ما كان استبشاعاً لوقوع مثل الزركشي في وهم قادح ، وهذا الاستبشاع مع قلته- في الجزء الذي قمت بتحقيقه- هو تأكيد على مكانة الزركشي التي يحترمها ابن حجر ويعرف مبلغها من العلم ، ويستصعب وقوعها في مثل تلك الأوهام القليلة .

ب- أسباب اختيار الموضوع :

دعاني إلى اختيار هذا الموضوع عدة اعتبارات، أهمها :

1- أهمية هذه الحواشي كما بينت سابقاً .

---

(1) انظر مقدمة تحقيق التنقيح ، ليحيى بن محمد علي الحكمي 22/1.

2- الرغبة في تكملة صورة تراثنا الإسلامي ، حيث ما زال تصورنا له ناقصاً ، وسيظل ناقصاً مادامت هذه المخطوطات في طي الكتمان وحبيسة الأرفف والمكتبات .

ج- الدراسات السابقة :

لم تحقق هذه الحواشي من قبل – حسب علمي – ولكن نشر بعضها رضوان جامع رضوان في هوامش تحقيقه للتنقيح كما سيأتي قريباً ، معتمداً على نسخة واحدة ، ولا يخفى أن ذلك ليس كافياً في خدمة هذه الحواشي ، فلابد من مقابلة نسخها الموجودة ، وتتبع نقدات ابن حجر ، والوقوف على مدى صحتها ، وعلى أسباب وقوع الزركشي في هذه النقدات ، وتوثيق النقول والآراء ، ولا يمكن الوقوف على كل ذلك إلا بالتحقيق العلمي .

وقد نشر التنقيح أكثر من مرة ، فقد نشرته المطبعة المصرية عام 1352هـ /1933م ، في ستة مجلدات ، وهي طبعة جميلة من حيث الاعتناء ، وورقها صقيل، ويندر وقوع الخطأ بها ، وطبع أيضاً عام 2000م بتحقيق أحمد فريد في ثلاثة مجلدات ، ونشرمكتبة نزار مصطفى الباز ، ولكنها طبعة غير مستوفية لشروط التحقيق العلمي ، وحقق الجزء الأول منه رضوان جامع رضوان ، ونشرته الهيئة المصرية العامة للكتاب بمصر عام 2002م ، وقد أضاف لها في الهوامش عدة كتب ، منها حواشي ابن حجر هذه ، وهذه الطبعة جيدة لولا أنها لم تكمل ، وقد نشره أيضاً يحيى بن محمد الحكمي في ثلاثة مجلدات في دار الرشد عام 1425هـ /2004م ، وهي في الأصل رسالة دكتوراه ، لذا احتوت على دراسة موسعة للكتاب ومميزاته وعيوبه .

د- خطة البحث :

قسمت هذا البحث إلى قسمين :

القسم الأول الدراسة ، وتشمل :

أولاً : التعريف بالمصنفين ؛ الزركشي وابن حجر والسخاوي بإيجاز؛ لأن المؤلفات في حياتهم ومؤلفاتهم كثيرة وفيها غناء عن التكرار ، فمثلا قد اعتنى بالسخاوي وبحياته العلمية ومؤلفاته عملان علميان ضخمان ، أولهما طباعة كتاب مؤلفات السخاوي ، صنعه أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، وأبو حذيفة أحمد الشقيرات ، وثانيهما كتاب الحافظ السخاوي وجهوده في الحديث وعلومه ، لبدر بن محمد بن محسن العماش ، وكان في الأصل رسالة دكتوراه .

ثانياً : تحدثت عن تنقيح الزركشي مبيناً صحة نسبته إليه ، ومتحدثاً عن سبب تأليفه له ، ومنهجه فيه .

ثالثاً : تحدثت عن حواشي ابن حجر على التنقيح ، وصحة نسبة هذه الحواشي لابن حجر ، من خلال الأسلوب والأفكار ومقارنة آرائه هنا بآرائه في الفتح ، ثم عن المآخذ التي أخذها ابن حجر على الزركشي ، وتحليلها ، وتقسيمها حسب نوعها .

وهذا من الأهمية بمكان .

رابعاً : تحدثت عن الأسباب التي أوقعت الزركشي في هذه الأخطاء .

القسم الثاني : التحقيق ، ويشمل :

أولاً : النسخ الخطية :وتحدثت فيه عن النسخ المخطوطة التي حصلت عليها ووصفها ، ووصف ما عليها من تملكات وتواريخ ، وخطها ، وما يتعلق بها .

ثانياً : المنهج المتبع في التحقيق ،

ثالثاً : النص المحقق .

ثم أتبعت ذلك بخاتمة ، ثم فهرس المصادر والمراجع .

القسم الأول: الدراسة :

أولا : تراجم المصنفين :

1- الزركشي .

اتفقت المصادر[1] على أن اسمه محمد، أما اسم أبيه وجده فاختلفوا فيهما بين بهادر بن عبد الله، و عبد الله بن بهادر ، وذكر ابنه محمد أن اسمه محمد بن جمال الدين عبد الله ، وكنيته أبو عبد الله ، أما ألقابه فبدر الدين والمفتي و المنهاجي ؛لأنه كان يحفظ كتاب المنهاج في الفروع للإمام النووي ، و الزركشي ؛ نسبة لصنعة الزركشة التي عمل بها أول حياته، وهو من أصل تركي و مصري المولد ، حيث ولد عام 745 هـ ، بالقاهرة ، ونشأ بها ، وكان من عائلة متوسطة الحال ، ودفعه والده إلى مجالس العلم ومدارسه التي كانت منتشرة في ذلك الوقت ، حيث تفقه على المذهب الشافعي ، وحفظ كتاب المنهاج في الفروع للنووي ، واستمر يتلقى العلم في معاهده حتى صار إماماً ، وأهلاً للإفتاء والتدريس .

ولازم الزركشي كثيراً من الشيوخ، منهم الشيخ جمال الدين الإسنوي (ت772هـ)، والصلاح أبو عبد الله محمد بن قدامة المقدسي (ت780هـ) ، والحافظ إسماعيل بن كثير أبو الفداء (ت774هـ) ، وابن هشام الأنصاري ، وجمال الدين الحنبلي(ت761هـ) .

وقد أنجب من البنين محمداً ، وله ذيل على كتاب اللآلئ المنثورة ، ثم أبا الحسن علي ، وأحمد ، وكان في الثانية من عمره لما توفي والده، ومن بناته عائشة وفاطمة، وقد أجاز لهم جميع مؤلفاته .

---

(1) الدرر الكامنة 17/4، 18، وحسن المحاضرة 1/ 348، طبقات المفسرين 157/2-158 ، شذرات الذهب 335/6، بدائع الزهور452/2/1 ، مقدمة تحقيق كتاب الإجابة ، مقدمة تحقيق كتاب سلاسل الذهب .

ولم يكن يعمل بل تفرغ للعلم والتصنيف وكان أقرباؤه يقومون بالنفقة عليه وعلى أسرته ، مما ترك أثراً في سعة مؤلفاته وحسن تصنيفه . وكان أكثر اشتغاله بالفقه وأصوله وعلوم الحديث والقرآن والتفسير ، وقد ترك فيها مصنفات كثيرة أوردها محقق كتاب سلاسل الذهب ، وذكر أماكن وجودها .

وكان من تلاميذه الذين تعلموا على يديه الأميوطي (ت867هـــــ) ، والبرماوي (ت831هـــ) ، والشمني (ت821 هـــ) .

توفي الزركشي في الثالث من رجب سنة أربع وتسعين وسبعمائة هجرية ، ودفن بالقرافة الصغرى بعد عمر استمر تسعة وأربعين عاماً فقط.

2 – التعريف بابن حجر [1] :

هو أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد ، شهاب الدين أبو الفضل ابن حجر العسقلاني ، توفي والده وهو في الرابعة من عمره ، وكان والده أوصى به إلى الزكي أبي بكر نور الدين علي الخروبي ، وقد قام به على خير وجه وصحبه معه في رحلاته ، وسمع ابن حجر صحيح البخاري أثناء إقامته مع وصيه في الحجاز ، ولما توفي وصيه الأول سنة ست وثمانين وسبعمائة سخر الله له وصيه الثاني شمس الدين محمد بن علي بن محمد بن القطان المصري ، واهتم بتعليم ابن حجر علوم العربية والتاريخ والأصول والفقه ثم لازم زين الدين العراقي (ت806 هـــ) ، وسراج الدين البلقيني (ت805هـــ) ، والحافظ الهيثمي (ت 807هـــ) ، هذا إلى جانب رحلاته العلمية إلى اليمن والحجاز والشام .

---

(1) من الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر ، لابن السخاوي .

وبرع في التأليف والتصنيف وأكثر، ورغم كثرة مؤلفاته التي لو لم يكن منها إلا فتح الباري لكفاه ،فقد كان غير متفرغ للتأليف فقط، فقد تولى القضاء نحو إحدى وعشرين سنة من تاريخ 827 هـ ، كما حافظ على التدريس والتعليم في أماكن ومدارس عدة ، توفي رحمه الله في أواخر شهر ذي الحجة من عام 852هـ ودفن بالقاهرة .

3- التعريف بالسخاوي :

هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد[1]، ولقبه شمس الدين ، وكنيته أبو الخير وأبو عبد الله ابن الزين ، أو الجلال أبو الفضل وأبو محمد ، السخاوي[2] الأصل ،القاهري الشافعي ، وربما يقال له ابن البارد شهرة لجده وكان يكره هذا اللقب ، ولد في ربيع الأول سنة إحدى وثلاثين وثمانمائة بالقاهرة .

اعتنى به والده صغيراً فأدخله المكتب ونقله من مكان لمكان حرصاً على تعلمه واستفادته ، وحفظ القرآن ، وبعضاً من متون العلم مثل التنبيه والمنهاج وألفية ابن مالك والنخبة صغيراً .

كانت له رحلات علمية خالصة وأخرى للحج والعلم معاً ، فمن الأولى رحلته إلى دمياط بعد وفاة شيخه ابن حجر(ت852هـ) ، وكان عمر السخاوي وقتئذ واحداً وعشرين عاماً ، وكانت الرحلة التالية للثغر السكندري

---

(1) ترجمته في : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع 8/ 2-32،البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع 184/2 – 187 .الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة 53/1- 54 ،شذرات الذهب في أخبار من ذهب 15/8 – 17 ، نظم العقيان في أعيان الأعيان 152- 153 .

(2) نسبة لسخا كورة من كور مصر وقصبتها سخا بأسفل مصر .انظر معجم البلدان 3 /75.

وقد مر في طريقه بكثير من المدن والقرى المصرية حتى وصل إلى دمياط مرة أخرى . ثم رحلته إلى حلب ، و سمع في عدة مدن في طريقه إليها .

أما الرحلات التي كانت للحج والعلم معاً فعدتها خمس رحلات ، قبل سنة سبعين وفي سنة سبعين ، وخمس وثمانين ، واثنتين وتسعين ، وست وتسعين ، وقد أحصى من أخذ عنهم مباشرة أو بالإجازة بنحو ألف ومائتين ، والأماكن التي تحمل فيها من البلاد والقرى على الثمانين .

ومن المناصب التي تولاها تدريس الحديث بدار الحديث الكاملية ،ولم يستمر بها ، و ناب في تدريس الحديث في الظاهرية القديمة ، ثم في تدريس الحديث بالصرغتمشية ، ثم في تدريس الحديث بالبرقوقية ، و في تدريس الحديث في الفاضلية ، وغيرها .

حصر بدر محمد العماش في كتابه الحافظ السخاوي وجهوده في علم الحديث مؤلفاته ، فبلغت عنده مائتين وخمسين كتاباً ، وحصرها الشيخ أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان وأبو حذيفة أحمد الشقيرات ، فبلغت مائتين وسبعين مصنفا ، وقد ذكر كل من المصنفين أماكن تواجد ما بقي من هذه المصنفات مطبوعاً ومخطوطاً .

توفي في المدينة الشريفة في عصر يوم الأحد سادس عشر شعبان سنة 902 هـ على الراجح ، ودفن بالبقيع بجوار الإمام مالك.

ثانياً: تنقيح الزركشي:

أ- تحقيق نسبة التنقيح إلى الزركشي :

لقد تضافرت عدة أدلة تؤكد نسبة التنقيح للزركشي :

1- ذكرته منسوباً إليه كتب التراجم التي ترجمت له [1].

(1) الدرر 17/4 ، وحسن المحاضرة 206/1 ،وطبقات الداودي 158/2 .

2- ذكرته منسوباً له كتب الفهرسة مثل كشف الظنون [1].

3- نسخ التنقيح المخطوطة نسبته إليه .

4- نسخ تجريد حواشي ابن حجر نسبته إليه في طرقها .

5- أحال في المقدمة على كتاب آخر من كتبه الموثقة النسبة إليه وهو الفصيح [2].

6- وهناك دليل سلبي يتمثل في عدم منازعة أحد له في نسبة الكتاب إليه .

ب- **أسباب تأليف التنقيح** :

ألف الزركشي التنقيح لثلاثة أسباب [3] :

1- ما رأى من ناشئة العلم الذين لا يحسنون القراءة من نسخ صحيح البخاري المصححة ، فربما لا يوفقون لحقيقة اللفظ فضلا عن معناه ، وربما يتخرص خواصهم فيه ، ويتبجح بما يظنه ويبديه .

2- أن الباحث عما أشكل في صحيح البخاري لا يجد ما يحصل الغرض إلا ملفقاً من تآليف أو مفرقاً من تصانيف .

3- وأراد من هذا التأليف أن يريح من تعب المراجعة والكشف والمطالعة ، وأن يغني اللبيب عن الشروح .

وأحال من يريد المزيد من المعلومات على كتابه الكبير الذي اختصر منه هذا ، وهو الفصيح في شرح الجامع الصحيح .

ج- منهج الزركشي في التنقيح :

وصف الزركشي منهجه في تنقيحه على أنه يقوم على :

---

(1) الكشف 549/1 .

(2) التنقيح 3/1 .

(3) التنقيح 2/1، 3.

- إيضاح ما وقع في صحيح البخاري من لفظ غريب .
- إيضاح ما وقع في صحيح البخاري من إعراب غامض .
- إيضاح ما وقع في صحيح البخاري من نسب عويص .
- إيضاح ما ورد في صحيح البخاري من راو يخشى في اسمه التصحيف .
- تتميم الخبر الناقص .
- تحقيق المبهم .
- إيضاح ما وهم فيه.
- تلافي الكلام المستغلق .
- تبيين مطابقة الحديث للتبويب ومشاكلته على وجه التقريب .

وبين أنه سيحرص في منهجه على :

- انتخاب الأقوال الصحيحة والحسنة .
- انتخاب المعاني الواضحة البينة.
- إيجاز العبارة والرمز بالإشارة .
- شرح المشكل من الأحاديث فقط ؛ لأن غالب الأحاديث واضح لا يحتاج إلى بيان .

ومن أراد الاستيفاء فعليه بالشرح المسمى الفصيح في شرح الجامع الصحيح الذي لم يتمه .

وقد كان الزركشي وفياً لهذا المنهج إلى حد كبير، وإن كانت هناك بعض المآخذ[1].

---

(1) انظر مقدمة تحقيق التنقيح ليحيى الحكمي 1/ 24 – 30 .

ثالثاً: حواشي ابن حجر:

أ- تحقيق نسبة هذه الحواشي لابن حجر:

1- نسبت إليه في كشف الظنون [1] .

2- أحال في ثنايا الحواشي على كتابه فتح الباري [2] .

3- مخطوطات التجريد التي بين أيدينا نسبت هذه الحواشي إليه .

4- مجرد هذه الحواشي هو شمس الدين السخاوي ، تلميذ ابن حجر المشهور ، ورغم أنها لم تذكر في مؤلفاته ولا ذكرها هو في أي من كتبه إلا أن خطه المعروف موجود على النسختين .

5- بمطابقة أقواله هنا مع أقواله في الفتح يظهر التشابه الكبير .

ب - تحليل حواشي ابن حجر على تنقيح الزركشي :

إن القسم الذي قمت بتحقيقه من حواشي ابن حجر ، يحوي مائة واثنتي عشرة حاشية، يمكن تحليلها حسب الغرض منها إلى الآتي :

- تصحيح وهم : ومنها التنبيه على وهم الزركشي في شرح ألفاظ ظنها في متن البخاري وهي ليست في المتن مثل الحواشي (1 ،40، 15، 73) ، ومثل الوهم في نسبة الحديث لغير راويه مثل الحاشية رقم (37، 70) ، ومنها الوهم في الفقه مثل الحاشية رقم (43) حيث وهم الزركشي أنه لا يخالف أحدٌ في أنه يجوز عدم الموالاة في الوضوء إذا كان ذلك لموضع قريب ، وقد نقل عن بعض الفقهاء المخالفة في ذلك كما ذكر ابن حجر، وكما وجدت في المصادر التي وثقت منها قول ابن حجر ، ومنها الوهم في ظن الزركشي أن آية النساء

---

(1) كشف الظنون 549/1 .

(2) انظر الحاشية رقم (57، 76) .

والمائدة مبدوءتان بالوضوء ، وإن كنت التمست لذلك مخرجاً في الحاشية رقم (54)، ومثل الوهم في النسب مثل الحاشية رقم (101).

- تصحيح خطأ في اللغة : ومنها الخطأ في مصدر كلمة نكل في الشق الثاني من الحاشية رقم (20) ، والخطأ في عدد اللغات المعروفة في ضبط كلمة مثل الحاشية (62) ، ومثل تبيين الفرق بين كلمتين ظنهما الزركشي بمعنى واحد مثل الحاشية رقم (63) ، ومنها بيان توجيه نحوي مثل الحاشية رقم (69).

- تصحيح خطأ في الرجال وضبط أسمائهم : ومنها ما هو في الخلط بين راويين مثل الخلط بين يحيى بن سعيد عن الزهري ويحيى بن سعيد القطان في الحاشية (14) ، ومثل الخلط بين موسى بن محمد وموسى بن إبراهيم بن أبي ربيعة في الحاشية رقم(56) ، ومنها الخطأ في ضبط علم مثل الحاشية رقم (71) ، ومثل السهو الواقع من الزركشي في حيان وحبان في الحاشية رقم (90) ، ومثل الخطأ في ضبط نافد بالحروف في الحاشية رقم(98) ، ومثل الخطأ في ضبط ابن بزيع حيث جعله الزركشي بعين معجمة وصوَّبه ابن حجر إلى مهملة في الحاشية (84).

- تصحيح خطأ في التراجم والتاريخ : مثل الوهم في جد ابن الغسيل في الحاشية رقم (101) .

- في تخريج الحديث : ومنها بيان زيادة طرق مثل الحاشية(17)، ومنها ذكر وجهة نظر مختلفة عند المحدثين مثل كلام ابن حجر عن قضية هل يشترط إذا قال القارئ: حدثك فلان، وساق الحديث أن يقول الشيخ: نعم ، في الشق الثاني من الحاشية (79) ، ومنه ما يتصل بنسبة لمصدر أقرب ، مثل الحواشي (7، 8) .

- في مصطلح الحديث : مثل الحاشية رقم (110) .

- في الأسلوب مثل الاعتراض على ذكر كلمة" أي" في الحاشية (36) ، وعدم استحباب ابن حجر التعبير باستقصار الفهم في حق الصحابة من باب التأدب في الحاشية رقم (58) ، وتصحيح الأسلوب في استخدام اللغة مثل الحاشية (59) ، ومثل الشق الأول من الحاشية رقم (79) الذي أخذ فيه ابن حجر على الزركشي أنه لم يحدد الحديث الذي يتحدث عنه تحديداً يمنع التباسه بغيره في ذهن القارئ ، ومثل الحاشية رقم (98) التي عرض فيها ابن حجر أسلوباً أخصر يبعد عن التطويل الذي وقع فيه الزركشي ، ومن ذلك أيضاً الإشارة إلى تكرار في الشرح مثل الحاشية رقم (94، 102) .

- في تراجم البخاري : مثل توجيه إعراب كلمة في تراجم البخاري كما في الحاشية رقم (25) ، ومثل توجيه ابن حجر لترجمة لم يجد الزركشي لها توجيهاً كما في الحاشية رقم (51، 60).

- روايات البخاري : ومنها ما ظنه الزركشي رواية في نسخ البخاري ، وهي ليست كذلك، مثل الحاشية رقم (3) . ومنها ظن الزركشي تحريفاً رواية مثل الحاشية رقم (16) ، ومنها تصحيح ابن حجر العزو في رواية مثل الشق الأول من الحاشية رقم (19) والحاشية رقم(28) ، ومنها توسيع نسبة رواية مثل الحاشية رقم (20) التي عزا فيها الزركشي رواية للبخاري إلى الكشميهني فقط بينما هي رواية الأصيلي أيضاً ، ومنها الخطأ في نسبة ضبط لرواية من روايات البخاري كما في الحاشية رقم (64) ، ومثل ذكر الزركشي لرواية وشرحه لها دون الشائع والأغلب من الروايات كما في الحاشية رقم (65) ، ومنها نسبة رواية لأصحابها قد ذكرها الزركشي غفلا من العزو مثل

الحاشية رقم (74، 77) ، ومثل نسبة رواية ليست عند من نسبت له مثلما جاء في الحاشية رقم (78، 80) ، ومنها التنبيه على غفلة عن رواية من روايات البخاري توضح إشكالا وقف عنده الزركشي، ولم ينتبه لتلك الرواية مثلما في الحاشية رقم (80) ، ومثل توهيم الزركشي لرواية ويوجهها ابن حجر كما في الحاشية رقم (83) ، ومثل الخطأ في قراءة بعض نسخ البخاري قراءة صحيحة في كلمة "تفتني" ، حيث قرأها الزركشي" تفشي" كما في الحاشية رقم (95) .

– في عزو ما ذكره الزركشي غفلا من أقوال ونقول : مثل نقله عن ابن المنير دون عزو كما في الحاشية رقم (10) ، ومثل نقله عن الخطابي دون عزو كما في الحاشية رقم(32) ، وكذلك النقل عن المهلب دون نسبة القول له كما في الحاشية رقم (42) ، ومنه الوهم في الإحالة على باب من أبواب البخاري كما جاء في الحاشية رقم (96) .

– في الأنساب : مثل كلام ابن حجر على مليكة في الحاشية رقم (6) ، ومثل تصحيح نقل الزركشي أن عكل هم عرينة في الحاشية رقم (35) .

– في العروض : وهي الحاشية رقم(104)التي ذكر الزركشي فيها بيت شعر برواية : وما ترك أ قوام ، والصواب : وما ترك قوم . لتستقيم عروضياً .

– في إضافات : وتشمل إضافة احتمال ووجه مثل الحاشية رقم (4) ، وإضافة فائدة مثل الحاشية رقم (13) ، وإضافة حجة مؤكدة لقول الزركشي ولكنها أشد إقناعاً ، مثل الحاشية رقم (18) ، وإضافة وجه إعراب مثل الحاشية رقم (22) ، وإضافة وجه احتجاج فقهي مثل الشق الثاني من الحاشية رقم(33) ، ومنها تحديد ما يقصد الزركشي شرحه من الكلام ، حتى لا

يختلط بغيره في الجملة نفسها ، مثل حديث الزركشي عن ضبط سليمان بن صرد ، حيث قال : بضم أوله وفتح ثانيه .وهذا القول يصدق على سليمان وصرد ، فحدد ابن حجر أن مقصود الزركشي صرد في الحاشية رقم (39) ، ومثله ما وقع في الحاشية رقم (50)، وإضافة قول في ضبط علم مثل الحاشية رقم (41) ، أو في ضبط كلمة مثل الحاشية رقم (46) ، وزيادة توضيح في وجه نحوي مثل الحاشية رقم (68) ، وإضافة سبب ، مثل الحديث عن سبب تقلد الصحابة للسيوف في الحاشية رقم (75) ، ومنه إضافة احتمال كما في الحاشية رقم (76) ، ومنه أيضاً إضافة فائدة محضة بعيدة عن البخاري مثل الحاشية رقم (103) .

ومن الإضافات أيضاً شرح مشكل ما فات الزركشي أو أغفل شرحه ، ومنه الحاشية رقم (81) ، أو مجرد التنبيه على هذا الفائت دون شرحه كما في الحاشية رقم (88، 91) ، ومنها ما يتضمن إضافة تعريف لرجل ذكره الزركشي في سياق كلامه مثل سهل بن عيسى في الحاشية(109)، ومثل الطبري في الحاشية رقم(96) .

هذا هو مجمل الأمور التي كان لابن حجر فيها حواش ، ومنها ما يسلم له بها قطعاً ، ومنها ما هو وجهة نظر محتملة ، ومنها ما هو إضافة وليست مأخذاً، وفي حواشي التحقيق بعض من الإشارة لذلك .

ومن الجدير بالذكر أنه ليس ابن حجر وحده الذي له نقدات على تنقيح الزركشي ، بل لبعض شراح البخاري نقـــدات عليه ، ومنهم الدمـــاميني (ت 828هـــ) وهي منثورة في كتابه مصابيح الجامع ، كما أن لمحب الدين

أحمد بن نصر الله البغدادي (ت 844هـ) حاشية على التنقيح أيضاً [1]، وقد خطأه في بعض المواضع يحيى بن علي الحكمي في مقدمة تحقيقه لكتاب التنقيح[2].

ج – أسباب المآخذ التي وقع فيها الزركشي :

إن المآخذ التي أخذت على الزركشي من قبل ابن حجر يمكن إجمال أسبابها في :

– اتباع الشراح قبله دون تمحيص : مثل الحاشية رقم(26) التي نقل فيها عن النووي ، ومثل الحاشية (28) حيث نقل عن القاضي عياض ، ومثل النقل عن السفاقسي في الحاشية رقم (35) ، ومثل اتباع ابن بطال وابن التين وابن المنير والكرماني في الحاشية رقم (37) ، ومثل النقل عن الأصيلي في الحاشية رقم (66) ، والنقل عن ابن بطال في الحاشية رقم (67) .

– الخطأ في نقل عبارتهم : مثل الحاشية رقم (87) التي نقل فيها عبارة ابن بطال ووهم في كلمة من النقل ، ومنها أيضاً عدم الدقة في الفهم عن الآخرين ، مثل الحاشية رقم (89) التي فهم فيها كلام ابن الصلاح على غير وجهه.

– عدم الإحاطة بروايات البخاري : ومنه الحاشية رقم (3، 19، 20 ، 23، 28، 31، 78 ،80، 83، 92) .

– الإحالة على مصادر أبعد وترك مصادر أقرب : ومنه الحاشية رقم (7، 8، 16، 51).

---

(1) انظر كشف الظنون 1/ 549، وهدية العارفين 1/ 126 .ومنها نسخة خطية محفوظة في كوبريلي برقم 5/ 1591 .

(1) انظر مقدمة تحقيق التنقيح 41/1، 48، 51 ، 56، 75 وغيرها .

- الغفلة عن بعض طرق الأحاديث التي قد تحل إشكالا في متن البخاري مثل الحاشية رقم (17) .

- الخطأ في استخدام اللغة : مثل الحاشية رقم (59) ،

- الخطأ في العد : مثل الحاشية رقم (62) .

- الخطأ في قراءة النسخ : مثل الحاشية رقم (95) التي قرأ فيها الزركشي تفتني : تفشي .

- ومن أسباب بعض المآخذ التي أخذها ابن حجر على الزركشي اعتماده على نسخة غير جيدة من نسخ التنقيح ، وهي ليست خطأ من الزركشي بل من النساخ ، ومثاله الحاشية رقم (12 ،65) ، وغير ذلك من أسباب .

ومن الأمور الجديرة بالإشارة أنه ليست كل مآخذ ابن حجر مسلماً بها، بل منها ما دفعته كلية ، ومنها ما التمست له وجهاً ، ومنها ما ثبت أنه من النساخ كما سلف ، ومنها وجهات نظر محتملة ،لابن حجر أن يأخذ فيها بما ترجح عنده وللزركشي أن يـــأخذ بما ترجح عنده ، وأنت واجد الإشارة إلى كل ذلك في حواشي التحقيق ، ولا يمكن إعادته هنا مفصولا عن سياقه من الأخذ والرد .

كما أن هناك أقوالاً ذكرها الزركشي غفلاً دون نسبة ونبه ابن حجر على نسبتها هنا وقد ذكرها في الفتح غفلا دون عزو ، ومثاله الحاشية رقم (10)التي نسب القول فيها لابن المنير ، وقد ذكر قول ابن المنير هذا دون عزو في الفتح 158/1، وكذلك الحاشية رقم (28) التي نسب فيها ما نقله الزركشي عن ابن قُرقُول ، وقد نقله رحمه الله دون عزو في الفتح 1/ 239.

ولكن يبقى أن نقول إن ذلك لا يقدح في عالم مثل الزركشي ، لأن ابن حجر أمير المؤمنين في الحديث واطلاعه على خبايا قضايا البخاري ، وإحاطته بكل ما في شروحه ، ووقوفه على كل قضاياه في مدة زمنية كبيرة تقارب العشرين عاماً هي المدة التي قضاها في تأليف الفتح ، جعلته أكثر تأهيلا من كل الشراح قبله بما فيهم الزركشي ، رحم الله الجميع .

كما أن كثيراً من المآخذ التي وقع فيها الزركشي هي هنات بشرية ، جائز أن يقع فيها كثير من العلماء ممن تتحقق فيهم صفة البشرية ، والدليل على ذلك أنك تجد في الفتح مآخذ على كثير من شراح البخاري غير الزركشي ، كما أن ابن حجر نفسه انتُقد في مواضع من الفتح ، كما في كتاب عمدة القاري للعيني وهي وإن كانت مردودة ، فيبقى لنا أن العلم سجال بين أهله .

كما أن لغة ابن حجر في هذه الحواشي تعكس تواضعه واحترامه لجهودات الآخرين ، فأنت غير واجد فيها لفظاً نابياً ، بل كلها موضوعية ، وغاية ما فيها أن يستبشع خطأ يقع فيه الزركشي ، فيقول : هذا عجيب من المصنف . كما في الحاشية رقم (11) .

رابعاً: مخطوطات التجريد التي اعتمدت عليها في التحقيق:

اعتمدت على اثنتين جيدتين لا أعلم غيرهن ،هن :

1- مخطوطة كوبريلي ، محفوظة برقم 1591/ 4، ومنها صورة في معهد المخطوطات بمصر برقم 258 حديث ، وعدد أوراقها سبعة وسبعون ورقة، وقد رمزت لها بالرمز: ب .

وهي بخط نسخي كبير وواضح ، ومقابلة على نسخة أخرى ، والذي قابلها وأثبت النواقص والتصحيحات بخطه هو محمد ابن السخاوي المجرِّد ؛حيث جاء في آخرها :" مر عليها ملاحظاً ثم قفل محمد بن السخاوي ختم له

بخير ". وقفل أي كتب عبارة النهاية وهي : "آخر ما أثبته شيخنا شيخ مشايخ الإسلام الشهاب ابن حجر رحمه الله تعالى في نسخته من تنقيح العلامة البدر الزركشي من الحواشي نفع الله به، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ،آمين ". وكلا النقلين بخطه المخالف لخط الناسخ ، وتعتمد على نظام التعقيبة ، وقد دعاني إلى اعتمادها أصلا أنها أقدم من النسخة الآتية، حيث راجعها في حياته ، أما الآتية فمنقولة عن نسخته بعد وفاته بأربع سنوات، وقد أثبت أرقام صفحاتها بين معقوفين ليسهل مراجعتها لمن أراد .

والجدير بالذكر أن رضوان جامع رضوان اعتمد على هذه النسخة في طبعته التي تكلمت عنها في المقدمة ، ولكن البيانات التي أوردها عنها ليست لها بل لمخطوطة حواشي قاضي القضاة محب الدين أحمد بن نصر البغدادي ، تأكد لي ذلك من خلال الصور التي عرضها [1] .

2- مخطوطة المكتبة الأزهرية وهي برقم (109) ، ضمن مجموع (2166) من ص155 - 169 . وهي التي رمزنا لها بالرمز : أ.

وجاء على طرتها : "تجريد ما كتبه شيخنا شيخ الإسلام ابن حجر علي ، رحمه الله ، على نسخته من تنقيح الشيخ بدر الدين الزركشي ، وهي نسخة مر عليها مصنفه وألحق فيها بخطه كثيراً ، وكانت ملكاً لولد المؤلف ، ثم انتقلت للشيخ نور الدين الرشيدي علي ، ثم لشيخنا المحشي في شهور سنة إحدى عشرة وثمانمائة ، وكان فراغ تصنيف التنقيح في ثامن ذي القعدة سنة ثمان

(1) انظر 117/1 ، 118 ، 132- 135 .

وثمانين وسبعمائة ، وقال قي خطبته أنه شرح الصحيح في كتاب سماه الفصيح في شرح الجامع الصحيح ، لم يكمل ، قال شيخنا السخاوي : وقفت على المجلد الأول " .

وعلى هذه النسخة وقفٌ نصه :" وقف هذا الكتاب الصدر الأجل المحترم سيدي محمد بن الشيخ حسن الشهير بنسبه الكريم ؛ بالكريمي ، وجعل مقره تحت يد أخيه العلامة الشيخ أحمد الجوهري بالخزانة الكائنة بالمقصورة ، ومن بعده يكون تحت يد من كان إماماً راتباً بالأزهر ، فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه".

وجاء في آخر النسخة :" آخر الحواشي التي كتبها شيخنا ابن حجر على نسخته من تنقيح الزركشي ، جردها تلميذه محمد ابن السخاوي ،ختم له بخير ولوالديه والمسلمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وسلم تسليماً كثيراً .

نقله إلى هنا في أوقات آخرها في يوم السبت ثالث عشري شعبان سنة ست وتسعمائة بمنزله من مكة المشرفة عبد العزيز بن عمر بن محمد بن فهد الهاشمي المكي الشافعي ، لطف الله بهم أجمعين ، والحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً ، حسبنا الله ونعم الوكيل ".

فهذه النقول تفيد كما ترى أن النسخة التي حشى عليها ابن حجر كانت قد مر عليها الزركشي ، ولنا أن نقف عند كلمة مر هذه ، فلعله يقصد بها أنها لم تلق منه عناية كلية بل مجرد المرور العابر ، وهذا يفسر لنا بعض الاختلاف بين ما ذكره ابن حجر في حواشيه وما وجدناه في محقق التنقيح ، كما انتقلت هذه النسخة لابن الزركشي ، ثم للشيخ نور الدين الرشيدي علي ، قبل أن تنتقل لابن حجر في عام 811هـ .

وتفيد أيضاً أن التنقيح انتهى منه مصنفه عام 788هـ ،أي قبل وفاة الزركشي بنحو ست سنوات ؛ حيث توفي عام 794هـ .

كما تفيد أيضاً اسم المجرِّد: وهو محمد ابن السخاوي ؛ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، ولم يشر إلى تاريخ تجريده لها ، وهل كان في حياة ابن حجر أم لا ، وتفيد أن هذه النسخة منقولة من نسخة ابن السخاوي، عام 906هـ ، أي بعد وفاته بأربع سنوات فقط .

وهذه النسخة كتبت بالخط النسخي الواضح ، وتعتمد نظام التعقيبة في صفحاتها ، وهي مقابلة على نسخة أخرى ؛ حيث كثيراً ما نقل فيها إضافات من هذه النسخة مسبوقة بقوله : في النسخة الثانية .انظر الحاشية رقم (91 ، 102) ، والذي أضاف ذلك هو المجرد ابن السخاوي ؛لأني وجدت في إحداها عبارة : عبر شيخنا في النسخة الثانية بقوله .وهذا لا يكون إلا من تلميذ ابن حجر غالباً . كما أن بعض هذه الزيادات من النسخة الثانية قد أدخلت في المتن في أواخر النسخة خاصة ، وإن لم يكن ذلك من الناسخ فهو من المجرد ، ابن السخاوي .

ومنهج المجرد فيها أن ينقل بعضاً من عبارة الزركشي في التنقيح التي حشى عليها ابن حجر ، ثم ينقل حاشية ابن حجر ،وكثيراً ما ينقل عبارة الزركشي ناقصة ، وكثيراً ما ينقل منها موضعاً ليس هو المقصود من قبل ابن حجر ، ويسبق كل ذلك بكلمة : قوله في .

ويفصل بين قول الزركشي وقول ابن حجر بفاصلة هكذا : ،

وهناك ملاحظة مشتركة بين النسختين اللتين اعتمدت عليهما، وهي أن هذه النسخ كثيراً ما تخطئ في وضع ترجمة الباب في مكانه ، وقد تلمست

سبب ذلك فوجدت أنهما اعتمدتا على ذكر الزركشي لترجمة الباب ، و الزركشي لم يكن يذكر الباب غالباً إلا إذا كان فيه مشكل سيشرحه ، لذا يذكر ترجمة الباب ويشرح عدة أبواب دون ذكر ترجمة عناوينها، إذا لم يكن فيها أمر مشكل سيشرحه [1] .

خامساً: عملي في التحقيق :

- اعتمدت النسخة (ب) أصلا ونَسَخْتُها ، ثم قمت بمقابلة النسخة (أ) عليها وإذا كان هناك خلاف بين النسخ في أكثر من كلمتين وضعتهما بين هلالين وأشرت للخلاف في الهامش .

- كنت أقابل نقول النسختين من التنقيح على النسخة التي حققها يحيى بن محمد الحكمي، لأتأكد من صحتها ، مشيراً لما فيها في الهوامش .

- حرصت على تخريج الأحاديث من مظانها المذكورة في صلب المتن فقط لأن الغالب على الأحاديث المستشهد بها أنها يستشهد بها من أجل لفظ معين جاء به هذا المصدر المذكور أو اسم معين .

- حرصت على إثبات أسماء الكتب والأبواب كما وردت عند البخاري، معتمداً على طبعة المطبعة المصرية ، وصححت ما ذكر خطأ في النسختين – وهو كثير – واضعاً إياه بين هلالين ، وما أغفلته النسخ من أبواب ذكرته بين معقوفين ، حتى تتميز ألفاظ كل باب تحت ترجمته الصحيحة كما في كتب وأبواب البخاري .

- حرصت على التعريف بالأعلام غير المشهورين – من وجهة نظري – بإيجاز؛ ذاكراً الاسم وأهم الأعمال وتاريخ الوفاة .

---

(1) انظر مقدمة تحقيق التنقيح ليحيى الحكمي 24/1 ، 25 .

- حرصت على تتبع أقوال ابن حجر في الروايات خاصة ، والمآخذ جميعها ما أمكن .

- حرصت على ضبط المشكل من الأعلام والكلمات .

هذا والكمال لله وحده ، والله ولي التوفيق

طرة المخطوط الأزهرية

الورقة الأولى من المخطوطة الأزهرية

الورقة الأخيرة من المخطوطة الأزهرية

الورقة الأولى من مخطوطة كوبريلي

الورقة الأخيرة من مخطوطة كوبريلي

القسم الثاني :

النص المحقق

[1/أ] **بسم الله الرحمن الرحيم**

([1] صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً[1])

باب كيف كان بدء الوحي .

1- قوله: فجِئ يفجَأ . بكسر جيم الأول ، وفتح الثاني ، وفجَأ يفجَأ. بالفتح فيهما . أي أتاه الوحي بغتة[2].

- ليس في رواية البخاري هنا فجئ ولا فجئه ، وإنما فيه: فجاءه الملك[3] . من المجيء.

2- قوله: زملوني ، فأنزل الله:﴿ **يا أيها المدثر**﴾ . كذا هنا[4] .

- لم يقع في هذا الموضع ، وإنما هو بعد هذا[5].

كتاب الإيمان

[باب أمور الإيمان وقول الله تعالى :﴿ ليس البر...﴾]

3- قوله:" وسبعون" . كذا للجمهور، ورواه أبو زيد :" وستون"[6].

- ليس كما قال ، بل الروايات في البخاري : "وستون".

4- قوله : لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه... إلى أن قال : وظاهره يقتضي التسوية، وحقيقته التفضيل ؛ لأن كل أحد يحب أن يكون أفضل الناس، فإذا أحب لأخيه مثله فقد دخل هو في جملة المفضولين [7].

(1-1) زيادة من :أ .

(2) التنقيح 11/1.

(3) انظر صحيح البخاري بشرح الزركشي ، باب كيف كان بدء الوحي 7/1 .

(4) التنقيح 11/1 .

(5) سيأتي في البخاري ، باب كيف كان بدء الوحي 1/ 10 .

(6) التنقيح 28/1 . وأبو زيد هو محمد بن أحمد المروزي ، أحد رواة صحيح البخاري عن الفربري ، ت371هـ .وفيات الأعيان 208/4 ، والسير 313/16-315 .

(7) التنقيح 30/1. وهو قول أبي الزناد السراج كما في الفتح 58/1 .

- يحتمل أن يكون الحديث وارداً [1/ ب] في النهي عن هذه الإرادة فيكون فيه حثاً علي التواضع وترك الترفع .

باب ([1] الجهاد من الإيمان [1])

5 - قوله : لا يخرجه إلا إيمان بي . قال ابن مالك في التوضيح : كان الأليق : إيمان به . و لكنه على تقدير حال محذوفة ، أي قائلا[2] .

قال الشيخ شهاب الدين بن المرحل [3] : أساء[4] في قوله كان الأليق . وإنما هو من باب الالتفات، ولا حاجة إلى تقدير حال لأن حذف الحال لا يجوز. قلت : الأليق أن يقال : عدل عن ضمير الغيبة إلى الحضور[5].

- قوله : قلت الأليق . فيه نظر؛ لأن الذي ذكره هو معنى الالتفات الذي ذكره ابن المرحل.

[باب الدين يسر...]

6 - قوله في الغفاري : نسبة لجده غفار بن مُليكة[6] .

- هو بلامين ، يعني بلا هاء [7] .

7- قوله في : أحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة. قلت أسنده أبو بكر بن أبي شيبة[8] .

(1-1) في ب :"حلاوة الإيمان" . وهو خطأ

(2) ليس هذا نص عبارة ابن مالك بل هو ملخصها ، انظر شواهد التوضيح ص84 .

(3) هو شهاب الدين عبد اللطيف بن المرحل النحوي ، شيخ ابن هشام ، ت744 هـ .انظر الدرر 3 / 210 ، وشذرات الذهب 6/ 40 .

(4) ليست في النسختين ، وانظر التنقيح 1/ 37 .

(5) التنقيح 37/1 .

(6) التنقيح38/1 .

(7) لا أدري ماذا يقصد ابن حجر ، فهو هكذا أيضا في أسد الغابة 96/6 .

(8) التنقيح 38/1 ، و لم أجده عند ابن أبي شيبة .

- نسبته لمسند أحمد[1] أقرب وأسهل مأخذاً .

[باب حسن إسلام المرء]

8- قوله : فحسن إسلامه.أي قرن الإسلام بحسن العمل. وهذا التعليق أسنده البزار[2].

- ونسبته إلى النسائي [3] أقرب وأسهل مأخذاً .

كتاب العلم

[باب قول المحدث حدثنا أو أخبرنا وأنبأنا]

9- قوله([4] في : قال هي النخلة [4]). إلى أن قال الزركشي[5]: زاد فيه الحارث بن أبي أسامة[6] .

- رواية الحارث من طريق أخرى في إسنادها ضعف، وقد ساقها ابن العربي في شرح الترمذي[7] من طريق الحارث بسنده .

---

(1) مسند أحمد16/4، 17(2107) من حديث ابن عباس .

(2) التنقيح 40/1 ، ولم أجده في مسند البزار .

(3) سنن النسائي، كتاب الإيمان وشرائعه،باب حسن إسلام المرء105/1، 106 ، وليس فيه التعليق .

(4-4) في ب:" فإنها مثل المسلم". وليس التعليق في التنقيح عليها ،انظر التنقيح53/1.

(5) ليس هذا قول الزركشي ، بل نقله عن السهيلي في كتابه التعريف وقد صرح بذلك ، وانظر التنقيح 36/1 .

(6) مسند الحارث 965/2(1067) .

(7) هو ابن العربي ، أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد الأندلسي الإشبيلي المالكي صاحب كتاب عارضة الأحوذي في شرح صحيح الترمذي، وكوكب الحديث والمسلسلات ،توفي بفاس عام 543 هجرية. وفيات الأعيان297/4،296،والسير197/19 .وانظر عارضة الأحوذي ،كتاب الأمثال،باب ما جاء في مثل المؤمن القارئ للقرآن(2739).

[باب قول النبي صلى الله عليه وسلم ، رب مبلغ أوعى من سامع]

10- قوله في : كحرمة يومكم هذا . والجواب أن مناط التشبيه ظهوره عند السامع ... إلى آخره [1].

- ذا لابن المنير[2] .

[2/أ] باب متى يصح سماع الصغير

11- قوله : وأما رؤية[3] ابن الزبير تردد أبيه[4] فلم يكن بها تشريع سنة مسموعة منه ، صلى الله عليه وسلم ، وأيضاً فيحتاج إلى ثبوت أن قضية ابن الزبير صحيحة على شرط البخاري .

- هذا عجيب من المصنف فإن قضية ابن الزبير في صحيح البخاري وهي في كتاب المناقب[5] .

[باب الخروج في طلب العلم]

12- قوله:أبو القاسم خالد بن خلِي بخاء معجمة مفتوحة ولام مكسورة مشددة[6] .

- صوابه ولام مكسورة ثم ياء .

باب ([7] كتابة العلم [7])

---

(1) التنقيح 55/1 .

(2) ابن المنير هو زين الدين أبو الحسن علي بن محمد بن منصور الإسكندراني، و من كتبه المتواري وهو في مناسبات تراجم البخاري ، كما أن له شرحاً على صحيح البخاري ، ت 695هـ ، انظر شجرة النور الزكية 1 / 272 ، وهدية العارفين 1 / 743 .

(3) في النسختين:" رواية ".والمثبت من التنقيح .

(4) في النسخ :"ابنه". وهو خطأ، والمثبت من التنقيح63/1.

(5) انظرا لفتح كتاب المناقب باب مناقب الزبير بن العوام 8/7(3720) .

(6) في التنقيح62/1 :ولام مكسورة وياء مشددة بوزن علي" ، وفي نسخة الإمام كما وصف ابن حجر ، فهو خطأ من الناسخ كما أفاد في الفتح75/1 .

(7-7) في ب "من أعاد الحديث ثلاثاً ليفهم " وهو خطا.

13- قوله :أكتب لكم كتاباً، إلى أن قال: فهدى الله عمر لمراده، ومنع من إحضار الكتاب[1].

- فائدة: المأمور بذلك علي بن أبي طالب، روى أحمد[2] من طريق نعيم ابن يزيد عن علي : أمرني النبي صلى الله عليه وسلم أن آتيه بطبق يكتب فيه ما لا تضل أمته من بعده، قال : فخشيت أن تفوتني نفسه قال : قلت :إني أحفظ وأعي. قال: أوصي بالصلاة والزكاة وما ملكت أيمانكم .

[باب العلم والعظة بالليل]

14- قوله: يريد البخاري أن ابن عيينة يقول: عن معمر،[و][3] عمرو بن دينار، وعن يحيى بن سعيد القطان ، ([4] عن الزهري [4]).

- قوله:القطان، وهم قبيح وإنما هو الأنصاري،والقطان لم يسمع من الزهري شيئا[5]، وقد روى هذا الحديث مالك[2/ب] في الموطأ [6]عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن الزهري، ومالك لم يرو عن يحيى بن سعيد القطان شيئاً.

[باب السمر في العلم]

15- قوله[7]: والقرن كل طبقة مقترنين في وقت [8] .

---

(1) التنقيح 5/1،84 8 .

(2) مسند أحمد 105/2(15572) .

(3) في ب:"عن". والمثبت من :أ. وهو موافق للتنقيح 1/ 76 .

(4-4) زيادة من :أ .

(5) انظر تهذيب الكمال 330/1 ،والسير176/9 .

(6) الموطأ باب مايكره لبسه من الثياب 913/2 (1627).

(7) بعده في أ: "في أرأيتكم إلى أن قال".

(8) التنقيح 77/1 .

– ليس في المتن المساق هنا ذكر القرن ، فما أدري لأي شيء شرحه في غير الموضع الذي ذكر فيه .

16– قوله في: نام الغليم: وفي رواية : يا أم الغليم بالنداء[1].

– ليست هذه رواية بل هي تصحيف ([2] ممن كتبها [2]) .

17– قوله: غَطيطه أو خَطيطه[3] إلى أن قال : فأما حديث ابن عباس فإن الغالب أن الأقارب والأضياف إذا اجتمعوا([4] فلا بد أن تجري بينهم مؤانسة وإكرام [4]).

– فيه غفلة عما ورد في بعض طرقه: فتحدث النبي صلى الله عليه وسلم هو وأهله، وكان ذلك قبل نومه عقب دخوله الفراش[5].

[باب الإنصات للعلماء]

18– قوله: عن جرير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له في حجة الوداع.. إلى أن قال:وإذا كان في تاريخ إسلامه قول يعضده الحديث الصحيح كان مقدماً على غيره [6].

– أوضح من ذلك في الرد علي من زعم أن الصواب إسقاط لفظة له أن لفظ رواية المصنف في حجة الوداع[7]: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لجرير. فهذا لا يحتمل التأويل والله أعلم.

---

(1) التنقيح 77/1 .

(2–2) زيادة من :أ.

(3) ليست في :أ. وانظر التنقيح 78/1 .

(4–4) ليس في : أ .

(5) يقصد ما جاء في كتاب التفسير ،من طريق كريب عن ابن عباس وفيه لفظ : فتحدث مع أهله ساعة . الفتح 217/1.

(6) انظر التنقيح 79/1 .

(7) انظر الفتح ،كتاب المغازي ،باب حجة الوداع106/8(4405) .

[3/أ] باب ([1] من خص بالعلم قوما دون قوم.. [1])

19- قوله: أفلا أخبر به الناس فيستبشروا؟ وعند أبي الهيثم[2]: فيستبشرون. والأول الوجه [3].

- بل هي رواية أبي ذر[4] عن أبي الهيثم وغيره من شيوخه .

20- قوله: إذاً يتَّكلوا بتشديد المثناة من الاتكال ، وعند الكُشْمَيْهَنِي: ينكُلوا بالنون من النكال[5] .

- قوله : الكُشْمَيْهَنِي ، هو للأصيلي[6] أيضاً، وقوله من النكال. صوابه النكول[7].

[باب من أجاب السائل بأكثر مما سأله]

21- قوله في : لا يلبس : وأيضاً فإنه فصل في لباس السراويل إلى آخره[8].

- قد فصل في النعلين .

(1-1) ليست في : أ ،و في ب :"السؤال والفتيا عند رمي الجمار". وهو خطأ.

(2) أبو الهيثم محمد بن مكي بن زُراع الكشميهني نسبة إلى كشميهن بفتح الميم أو كسرها ،وهي قرية كانت بمرو ثم خربت بالرمل ، اشتهر بروايته صحيح البخاري عن الفربري ، ت عام 389هجرية انظر : الأنساب438/10،437،والسير 491/16 492 .

(3) في أ :" أوجه". والمثبت من التنقيح 86/1 .

(4) أبو ذر الهروي،عبد بن أحمد بن عفير الأنصاري المالكي،شيخ الحرم المكي، أحد رواة البخاري عن المستملي والحموي والكشميهني ،ت434أو435هـ .انظر:تاريخ بغداد 141/11 ، السير 17 /554-563 .وانظر الفتح 227/1.

(5) التنقيح86/1 .

(6) و أبو محمد عبد الله بن إبراهيم بن محمد الأصيلي القرطبي ،من حفاظ مذهب مالك خاصة والفقه عامة ،له كتاب الدلائل في اختلاف الفقهاء،ت عام 392 هجرية. انظر: السير 560/16 .

(7) انظر الفتح 227/1،و لسان العرب (نكل).

(8) التنقيح 87/1 .

كتاب الطهارة

[باب ما جاء في الوضوء]

22- وبين النبي صلى الله عليه وسلم أن فرض الوضوء مرة مرة. مرفوعان علي الخبرية لأن، ووقع في بعض الأصول بنصبهما علي لغة من ينصب الجزءين بأن ، أو على الحال السادة مسد الخبر، أي يفعل مرة[1].

- ويجوز النصب على أنه مفعول مطلق.

23- قوله : وقوله و لم يزد علي ثلاثة . كذا ثبت وكان الأصل لو ذكر المعدود ثلاث[2].

- رواية ثلاثة في بعض الروايات والذي في الأصول الثابتة ثلاث.

[باب لا تقبل صلاة بغير وضوء]

24- قوله : واعلم أنه ترجم علي العموم واستدل بالخصوص ، إذ المراد بالحدث في هذا الحديث الحدث في الصلاة خاصة[3].

- ([4] قد لا يسلم للمصنف أن المراد به الحدث في الصلاة خاصة[4]).

ثم قال المحشي رحمه الله : قال ابن المنير ترجم على العموم لينبه بذلك على التسوية بين الحدث في الصلاة والحدث[3/ ب] في غيرها،لئلا يتخيل الفرق، كما فرق بعضهم بين أن يشك في الحدث في الصلاة [5] و يلغي الشك وبين شكه في غير الصلاة فيتوضأ ويعتبر الشك.

---

(1) التنقيح 88/1 .

(2) التنقيح 88/1 .

(3) التنقيح 88/1 ، وقد ناقش الزركشي هذا الاحتمال بعد هذا بما يوافق كلام ابن المنير الآتي.

(4-4) ليست في :أ .وقد فصل القول فيه في الفتح 235/1 .

(5) بعده في المتواري في تراجم صحيح البخاري ص66:"فيتمادى" .

[باب فضل الوضوء والغر المحجلون]

25- قوله : وإنما قطعه عما قبله؛ لأنه ليس من جملة الترجمة[1] .

- بل هو من جملة الترجمة ، والرفع علي الحكاية لما ورد في بعض طرقه.

26- قوله: وقال ابن عمر: إسباغ الوضوء الإنقاء[2].

- هنا تقديم وتأخير . ثم قال المحشي رحمه الله : أثر ابن عمر بعد هذا بأبواب[3].

27- قوله: المحمر . إلى أن قال : هو صفة لعبد الله، ويطلق على ابنه نعيم مجازاً [4] .

- بل يطلق عليهما حقيقة ؛لأنها وظيفة تعاطاها الأب وابنه[5].

[باب التخفيف في الوضوء]

28- قوله: فقام النبي صلى الله عليه وسلم من الليل. كذا لأكثرهم فقام من القيام. ورواه أبو ذر: فنام[6] من النوم. قال القاضي[7]:وهو الصواب؛ لأن بعده: فلما كان في بعض الليل قام.

---

(1) التنقيح 89/1 .

(2) التنقيح 89/1 .

(3) انظر البخاري مع شرح الزركشي كتاب الطهارة باب إسباغ الوضوء وقال ابن عمر إسباغ الوضوء الإنقاء101/1 . وكما ترى فقد ذكره البخاري كما ذكره الزركشي هنا ، وليس فيه تقديم وتأخير، كما قال ابن حجر رحمه الله.

(4) التنقيح 89/1 ، وهذه العبارة ليست للزركشي بل نقلها عن النووي كما صرح بذلك قبلها .

(5) انظر سير أعلام النبلاء 227/5، والفتح 235/1.

(6) بعده في التنقيح90/1 : "بالنون".

(7) هو القاضي عياض ، وانظر مشارق الأنوار على صحاح الآثار 33/2 .

– الذي في روايتنا من طريق أبي ذر: فقام . كرواية الباقين، نعم هو في الصلاة بهذا الإسناد بلفظ: فنام النبي صلى الله عليه وسلم[1]. والذي رواه بلفظ فنام هنا هو أبو علي بن السكن[2]. قال ابن قُرقُول[3] : وليست الأولى خطأ كما يفهمه كلام القاضي فإن قوله : فلما . تفصيل لما أجمل في قوله : فقام . فالفاء في قوله : فلما . تفصيلية .

[4/أ] ([4] باب خروج النساء إلى البَرَاز4)

29– قوله : زمعة بزاي مفتوحة وميم ساكنة ومفتوحة[5].

– المشهور فتحها في النسبة.

[باب الاستنجاء بالماء]

30 – قوله : يعني يستنجي به . هذا من قول أبي الوليد شيخ البخاري . كذا قاله الإسماعيلي ، وقدح بذلك في تبويب البخاري [6].

– ليس الاعتراض للإسماعيلي وإنما هو للأصيلي . وكيف ينكر الإسماعيلي هذا ولفظ روايته معنا : إداوة فيها ماء يستنجي منها النبي صلى الله عليه وسلم ؟!

---

(1) هو في كتاب الأذان ، باب يقوم عن يمين الإمام بحذائه سواء إذا كانا اثنين 158/2، 159 (667) .

(2) أبو علي بن السكن سعيد بن عثمان بن السكن أحد رواة البخاري عن الفربري، ت353. انظر السير 117/16-119 .

(3) ابن قُرقُول ،أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني ، أهم مؤلفاته مطالع الأنوار على صحاح الآثار في شرح غريب البخاري ومسلم والموطأ، أشهر تلاميذه القاضي عياض،ت569 هجرية. وفيات الأعيان 62/1 ، والسير 520/20-521.

(4- 4) ليست في :أ. وفي ب:"باب لايستقبل القبلة". وهو خطأ.

(5) ليست في : ب ، و في التنقيح 92/1 : "وعين مفتوحة " .

(6) هو أبو الوليد هو هشام بن عبد الملك كما في صحيح البخاري 1/ 106 .

والإسماعيلي، أبو بكر أحمد بن إبراهيم الجرجاني الشافعي،أحد رواة البخاري له مصنفات منها المستخرج على ا لصحيح ومسند عمر،ت371هـ ، انظر السير 292/16-296 .

[باب الاستجمار وتراً]

31- قوله في فليجعل في أنفه : حذف مفعول يجعل وهو الماء؛ لدلالة الكلام عليه[1] .

- قد أثبت المفعول في رواية أبي ذر الهروي [2] .

([3] باب المضمضة في الوضوء [3])

32- قوله : ثم غسل ([4] كل رِجل [4]).

- ليس هذا في محله[5].

باب([6] الغسل والوضوء في المِخضَب والقدح والخشب والحجارة[6]).

33- قوله: لم تحلل أَوكِيَتُهن... إلى أن قال: ويشبه أن يكون خص السبع من العدد تبركاً ؛ لأن له شـــأناً ([7] في كثير[7]) من الأعداد.

- قال الخطابي[8]: يشبه أن يكون خص السبع تبركاً ؛ لأن له شأناً في كثير من الأعداد في الشريعة والخلقة[9].

---

(1) انظر التنقيح 94/1 .

(2) ا نظر الفتح 1/ 263، و التو شيح للسيوطي 322/1 .

(3-3) ليس في :أ ،وفي ب:"باب التماس الوضوء إذا حانت الصلاة". وليس منه

(4-4) في النسختين:"رجله".وانظر التنقيح95/1 .

(5) لا أدري ماذا أراد ابن حجر بذلك فالعبارة في متن البخاري ، وقد شرحها هو في الفتح في هذا الموضع . انظر الفتح 267/1.

(6-6) ليس في :ا. وفي ب:" وضوء الرجل مع امرأته وفضل وضوء المرأة" .وليس منه

(7-7) ليس في : أ ،وفي ب:"كبيرا". والمثبت موافق للتنقيح 100/1 .

(8) أمامه في أ:"حاشية :عبر شيخنا في النسخة الثانية بقوله: عبارة الخطابي: لأن له دخولا في كثير من أمور الشريعة وأصل الخلقة".

والخطابي هو أبو سليمان حمد بن محمد ، وقيل كنسبته لزيد بن الخطاب ، ت388 هـــــ علـــى الراجح . انظر السير 23/17 . والعبارة في أعلام الحديث263/1 ولكن بلفظ مختلف عن اللفظ الذي ذكره ابن حجر هنا .

(9) في ب:"وأطلقه"

واحتُج به للحسن البصري في قوله :إن المغمي عليه يجب عليه الغسل . وأجيب بأن ذلك محمول على التداوي لقوله : ولعلي أستريح فأعهد.

باب المسح على الخفين

34- ([1] قوله أصبغ بن الفرج.

- كتب شيخنا قِبَله:المسح على الخفين إشارتها إلى المحل الذي وقع فيه، جرياً على عادة المؤلف في تعيين الكتب [1]).

[باب أبوال الإبل والدواب والغنم ومرابضها...]

35- قوله: من عُكْل أو عُرينة. شك من الراوي، وعُكْل هم عُرَيْنة. قاله السفاقسي[2].

- السفاقسي تبع الداودي [3] وغلط الداودي في ذلك؛ لأنهما قبيلتان [4/ ب] معروفتان ، ويدل على ذلك ما في صحيح أبي عَوانة[4] أنهم كانوا أربعة من عكل وثلاثة من عرينة . فظهرت المغايرة[5].

36- قوله : سمِّرت أعينهم . بميم مشددة . قال النووي : كذا ضبطوه في البخاري ،أي كحل أعينهم[6].

(1-1) زيادة من أ .

(2) التنقيح 106/1 . والسفاقسي هو أبو محمد عبد الواحد السفاقسي المغربي المالكي ،ابن التين، من مصنفاته المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح،ت 611، انظر شجرة النور الزكية 168/1 ، والكشف 546/1 .

(3) الداودي هو أبو جعفر أحمد بن سعيد ،ينقل عنه ابن التين كثيرا . الكشف 547/1.

(4) أبو عوانة هو يعقوب بن إسحاق الإسفراييني ، صاحب المسند ، ت316 هـ . انظر وفيات الأعيان 393/6-394، والسير 417/14-425 .

(5) قال في الفتح 337/1أنهم :"كانوا ثلاثة من عكل وأربعة من عرينة ".

(6) التنقيح 106/1 .

- قوله: أي . لاحاجة له ؛ فإنه ثابت في البخاري في مواضع أخرى [1].

[باب الماء الدائم]

37- قوله: ثم يغتسل فيه ..إلى أن قال : واعلم أنه يحتمل أن يكون هذا سمعه أبو هريرة من النبي صلى الله عليه وسلم ، مع ما بعده في نسق واحد ، فحدث بهما جميعاً، ويحتمل أن يكون همَّام فعل ذلك.. إلى آخره[2].

- قوله: همام فعل ذلك. وهم ؛لأنه ليس الحديث من رواية همام ، ولا ذكر له في الإسناد، وإنما هو من رواية الأعرج عن أبي هريرة ، وهذا الوهم سبق إليه ابن بطال[3] ، وتبعه ابن التين [4] ، وابن المنير[5] و الكَرماني[6]، والمصنف .

38- قوله : وإلا فليس في الحديث الأول مناسبة للترجمة[7].

- قد أبدى ابن المنير بينهما مناسبة ، ولكنها متكلفة جداً [8] .

---

(1) انظر الفتح 340/1.

(2) النتقيح107/1.وهذا الكلام معزو لابن التين في الفتح 346/1

(3) ابن بطال هوأبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك البكري القرطبي المالكي له مؤلفات منها شرح جامع البخاري ، ت 449هـ. السير 47/18 ، و شذرات الذهب 283/3 .

(4) هو السفاقسي الذي تقدمت ترجمته في الصفحة السابقة .

(5) تقدمت ترجمته ص2 وانظر المتواري73 .

(6) الكرماني ،شمس الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف ،الشافعي ،فقيه ،أصولي متكلم ،مفسر ،نحوي بياني تصدى لنشر العلم في بغداد ثلاثين سنة، من مصنفاته الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري ، ت 786هـ ولابنه أيضا تقي الدين يحيى ت833 هـ شرح على البخاري اسمه مجمع البحرين وجواهر الحبرين. الكشف 547/1

(7) التنقيح 107/1 ، وهذا قول ابن التين كما في الفتح 346/1.

(8) انظر المتواري ص73 ،74 .

كتاب الغسل

[باب من أفاض على رأسه ثلاثاً]

39- قوله: سليمان بن صرد، بضم أوله وفتح ثانيه[1].

- أي صرد[2] .

40- قوله: محمد بن يسار بمثناة وسين مهملة ، وفي نسخة إلى آخره[3].

- هذا غلط فاحش ليس في [4] البخاري محمد بن يسار بالياء والسين المهملة ، وهذا هو بُندار لاشك فيه ، وإنما هو بالمعجمة المشددة قبلها موحدة قولاً واحداً.

41- قوله في : بن يحيى : وعند القابسي مشدد [5].

- وجزم المزي بأنه بالتخفيف[6].

باب ([7]هل يدخل الجنب يده في الإناء قبل أن يغسلها...[7])

---

(1) التنقيح 111/1.

(2) يشير إلى ذلك حتى لا يتوهم أن هذا الضبط لسليمان، فهي أيضا بضم أوله وفتح الثاني .

(3) التنقيح 111/1.

(4) زيادة من : أ .

(5) التنقيح 150/1 .والقابسي أبو الحسن علي بن محمد المعافري القروي كان رأسا في الفقه عارفا بالأصلين ،حافظا للحديث وعلله ، وكان ضريرا .ت403 هـ .انظر وفيات الأعيان 320/3-322، والسير 158/8-162.

(6) المزي هو جمال الدين أبو الحجاج يوسف،صاحب تهذيب الكمال، ت742هـ ، وهو لم يجزم بذلك ، بل الذي عنده في التهذيب :"

معمَر بن يحيى... ويقال معمَّر بالتشديد". وقال في رسم معمَّر:"معمَّر بن يحيى ..ويقال معمَر".التهذيب323/28، 331 .

وانظر الفتح 368/1.

(7-7) في أ، ب:" من بدأ بالحلاب " . وهو خطأ .

42- قوله : واعلم أن أحاديث هذا الباب ليس فيها غسل اليد غير حديث هشام ، وحمل البخاري غسلها قبل إدخالها إلى آخره[1].

- [5/أ] هذا كلام المهلب[2].

[باب تفريق الغسل والوضوء...]

43- قوله: ثم تنحى من مقامه[3] . هذا موضع استدلال البخاري على عدم الموالاة، لكنه إلى موضع قريب ولا يخالف فيه أحد.

- بل نقله ابن المنذر عن الليث، ورواية عن مالك[4].

[باب غسل ما يصيب من فرج المرأة]

44- قوله: قال أبو عبد الله : الغسل أحوط ، وذلك الآخر بكسر الخاء أي من فعله فهو ناسخ لما قبله. وقال السفاقسي : رويناه بفتح الخاء، وقيل إنه الوجه[5].

- لم يقل السفاقسي : وقيل إنه الوجه.

---

(1) التنقيح113/1.

(2) المهلب هو أبو القاسم بن أحمد بن أبي صفرة عبد الله التميمي، أخذ البخاري عن الأصيلي والقابسي وأبي ذر، ولي قضاء المرية ، وله شرح على البخاري ت435 هـ ،جذوة المقتبس 352 والسير 579/17 ، وكشف الظنون 1/ 545 .

(3) كذا في النسختين ، و في التنقيح 113/1:"مكانه" .

(4) انظر الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف420/1 ، وابن المنذر هو أبو بكر محمد بن إبراهيم ، صاحب الإشراف، والإجماع والمبسوط ، ت318 هـ. وفيات الأعيان 207/4، والسير 490/14-492. والليث هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن ،عالم الديار المصرية. طبقات ابن سعد517/7، والسير 136/8-163

(5) التنقيح116/1 .

45- قوله : وإنما بيناه لاختلافهم . هذا منه ميل لمذهب داود[1].

- ليس في كلامه تصريح بذلك بل عند التأمل يظهر خلاف ذلك.

كتاب الحيض

[باب من سمى النفاس حيضاً]

46- قوله: فأخذت ثياب حيضتي. بكسر الحاء[2].

- رجَّح القرطبي بفتح الحاء ؛لأن المراد دم الحيض[3].

[باب تقضي الحائض المناسك كلها]

47- قوله : طمثت، بفتح الميم وكسرها: حاضت [4].

- طمثت بإسكان المثلثة بعدها مثناة مضمومة، وهو قول عائشة، فعلى هذا كان حق الشارح أن يقول في تفسيره حِضْتُ.

[باب الطيب للمرأة عند غسلها من المحيض]

48- قوله : كُسْتِ أظفار[5].

- الصواب كست وأظفار . بزيادة واو ، وكذا في مسلم وغيره [6]، من الوجه الذي أخرجه المصنف.

---

(1) التنقيح 1/ 116.

(2) التنقيح 118/1.

(3) انظر الفتح 413/1 ، والقرطبي هو أحمد بن عمر ابن المزين صاحب المفهم شرح صحيح مسلم ، والجامع الصحيح.وشرحه ، ت 656هـ ، الوافي 217/7 ، والسير 96/1 ،

(4) التنقيح 120/1 .

(5) التنقيح 121/1.

(6) مسلم كتاب الطلاق ، باب وجوب الإحداد 1137/3 (938) . والقضية خلافية ساق الأقوال فيها في الفتح 414/1.

[باب دلك المرأة نفسها إذا تطهرت من المحيض]

49- قوله : فِرصة. بفاء مكسورة ، وصاد مهملة: قطعة. وقيل : بفتح القاف والصاد المهملة[1].

- قوله : وقيل . لم أرَ هذا القول في شيء من الروايات ، ولا ذكره صاحب [5/ ب] المشارق ، نعم ذكره المنذري عن رواية لأبي داود[2] من غير الوجه الذي أخرجه البخاري[3] .

[باب غسل المحيض]

50- قوله: مُمَسَّكة . بضم أوله وفتح ثانيه وفتح السين المشددة ،أي قطعة من صوف، أو قطن مطيبة بالمسك ، ومنهم من كسر السين[4] .

- كسر السين حكي في رواية إسكان الميم الثانية وتخفيف السين .

باب امتشاط المرأة عند غسلها من المحيض[5]

51- قال الداودي : ليس في الحديث ما ترجم له، إنما أمرت عائشة أن تمتشط لإهلال الحج وهي حائض، ليس عند غسلها[6].

---

(1) التنقيح 121/1.

(2) المنذري هو زكي الدين أبو أحمد عبد العظيم بن عبد القوي ، صاحب المعجم والموافقات ، واختصر صحيح مسلم وسنن أبي داود ت 656هـ .السير 319/23-324.
أبو داود هو سليمان بن الأشعث بن شداد محدث البصرة ،صاحب السنن ، ت275 هـ .تاريخ بغداد55/9-59، والسير 203/13-221 . وانظر السنن ، كتاب الطهارة ، باب الاغتسال من الحيض85/1(315) .

(3) لم يحدد الزركشي أن هذا القول رواية عند البخاري ، فقط هو استرسال منه فيما قيل في هذه الكلمة من ضبط.

(4) التنقيح 175/1 .

(5) العبارة كلها ليست في أ ،وفي ب:" الحيض" .

(6) التنقيح 122/1، والداودي تقدمت ترجمته .

- يحتمل أن يكون قوله : انقُضي[رأسك] وامتشطي . كناية عن الغسل، أو الأمر بالامتشاط عند الإهلال يستدعي الغسل للإحرام؛ لأنه مأمور به ، وإذا كان يباح لها الامتشاط لغسل الإحرام ، وهو مندوب فامتشاطها لغسل المحيض وهو مفروض أولى ، وبهذا تتجه الترجمة.

[باب الصلاة على النفساء وسنتها]

52- قوله: إن امرأة ماتت في بطنٍ . أي حمل ، وهذه المرأة تسمى أم كعب ، ذكره النسائي[1] .

- هو في مسلم، فعزوه إليه أولى[2].

كتاب التيمم

[قول الله تعالى: فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً...]

53- قوله: أو بذات الجيش، وراء " ذو الحليفة "، وعند أبي داود: أولات الجيش[3].

- هو عند أبي داود في حديث عمار لا في حديث عائشة هذا .

---

(1) التنقيح 127/1 ،وانظر النسائي ،كتاب الجنائز،باب أين يقوم الإمام من الميت للصلاة عليه 553/2 (964) .

(2) مسلم كتاب الحيض ،باب الصلاة على النفساء 195/1 ، وذكره في الجنائز ، باب اجتماع جنائز الرجال والنساء 72/4 دون التصريح بالاسم .

(3) التنقيح 127/1.وذات الجيش قال البغدادي :جعلها بعضهم من العقيق بالمدينة ، وقال بعضهم: أولات الجيش، موضع قرب المدينة . وقال البكري : على بعد بريد من المدينة ، وذو الحليفة قرية بينها وبين المدينة ستة أميال أو سبعة ومنه ميقات أهل المدينة ،. معجم البلدان 201/2،200، 295، 296 . ومعجم ما استعجم 904/1 .

وانظر سنن أبي داود كتاب الطهارة ، باب التيمم 163/1(320) .

54- قوله في : فأنزل الله آية التيمم . و لم يقل آية الوضوء، وإن كانت آية المائدة والنساء مبدوءتين [1] بالوضوء.

- ليست آية النساء مبدوءة بالوضوء [2].

[باب إذا لم يجد ماء ولا تراباً]

55- [6/ أ] قوله: فصلوا فشَكَوْا. كذا وقع في البخاري، ورواه الجوزقي: فصلوا بغير وضوء فشَكَوْا[3] .

هو في الإسماعيلي من طريق ابن نمير، وهي طريق المصنف، وهي في الصحيحين من طريق أبي أسامة أيضاً [4].

[كتاب الصلاة]

[باب وجوب الصلاة في الثياب...]

56- قوله : ويذكر عن سلمة هذا التعليق رواه أبو داود والنسائي،وفي سنده موسي بن محمد، وفي حديثه مناكير. قاله البخاري في التاريخ ، ولهذا مرضه هنا، وقال : في إسناده نظر[5] .

---

(1) في النسختين :"مبدوءتان" . وهو خطأ نحوي ، والمثبت من التنقيح 128/1.

(2) النساء: 43 ، والمائدة : 6 . ولعل قول الزركشي يتوجه بأن آية المائدة مبدوءة بالوضوء وآية النساء مبدوءة بالنهي عن الصلاة في السكر والجنابة إلا بعد الإفاقة و الاغتسال، والاغتسال يتضمن الوضوء إذا اشتمل على نيته ، والتيمم حالة استثنائية في الحالتين، في حالة عدم وجود الماء . والله أعلم

(3) التنقيح 128/1 ، و الجوزقي هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن زكريا الشيباني ،صاحب الصحيح المخرج على صحيح مسلم ، ت388 هـ . تذكرة الحفاظ13/3،1- 14، والسير 493/16-495 . وابن نمير هو محمد بن عبد الله ، قال أبو حاتم ثقة يحتج بحديثه ،ت234هـ . طبقات ابن سعد413/6 ، والسير 455/11-458 .

وانظر صحيح البخاري كتاب النكاح ، باب استعارة الثياب للعروس228/9(5164) ، ومسلم كتاب الحيض،باب التيمم379/1(367) .

(4) الإسماعيلي تقدمت ترجمته .

(5) أبو داود ، كتاب الصلاة ،الرجل يصلي في قميص واحد ،295/1(632) ، والنسائي ، كتاب القبلة ، باب الصلاة في قميص واحد70/3(765) كلهم عن موسى بن إبراهيم ، وانظر البخاري في التاريخ الكبير 295/7. وانظر التنقيح 1/ 137.

– قلت: رواه أبو داود ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، من طريق الدراوردي عن موسى بن إبراهيم بن أبي ربيعة عن سلمة [1]، فليس فيه موسى بن محمد ، نعم رواه عطاف بن خالد عن موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبيه ، عن سلمة . وهو المراد، لا ابن أبي ربيعة[2].

[باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحفاً..]

57– قوله في : فلان بن هبيرة . بالنصب بدل من "رجلاً"، وبالرفع على خبر مبتدأ محذوف . قال الإخباريون: كان هبيرة زوجها . فإن كان هذا الولد منها فالظاهر أنه جعدة [3].

– هذا الذي عزاه للإخباريين ليس بشيء ، بل الذي قاله أهل النسب والمغازي أن الذي أجارته أم هانئ هو الحارث بن هشام ، وهو ابن عم هبيرة لا ابنه، وأظنه سقط من الرواية لفظ عم ؛ وكأن فيه فلاناً ابن عم هبيرة ، وقد أوضحت ذلك، والحجة فيه في شرحي[4] .

58– قوله في : أولكلكم ثوبان ؟ لفظه استفهام ، ومعناه إخبارهم بضيق حالهم ، وفيه [6 / ب] استقصار فهمهم[5] .

– التعبير باستقصار فهمهم ليس بجيد .

---

(1) أبو داود،الصلاة ،الرجل يصلي في قميص واحد،170/1(632) ، وابن خزيمة كتاب الصلاة ، باب الرخصة في الصلاة في الثوب الذي يجامع فيه الرجل أهله 381/1(257) ،وابن حبان،الصلاة، ذكر الإباحة للمرء أن يصلي في القميص الواحد 71/6 (2249).

(2) الفتح 466/1.

(3) التنقيح 1/ 139 .

(4) انظر الفتح 470/1 .

(5) التنقيح 1/ 139 .

[باب إذا كان الثوب ضيقاً]

59- قوله : قلت كان ثوباً.... إلى أن قال : أي كان الاشتمال[1].

- صوابه: كان المشتَمَل به[2] .

[باب ما يذكر في الفخذ ...]

60- قوله: ثم حُسر بضم أوله مبني للمفعول[3].

- المضبوط في رواية حَسَر؛ بفتحتين، ووقع في الإزار اختلاف : فقيل بالنصب على أنه مفعول لحسر . وقيل بالرفع على أنه فاعل حسر . والأول موافق لتبويب المصنف ، والثاني ادَّعى الإسماعيلي أنه الصواب[4] .

61- قوله فيه: وحينئذ ففي دلالته على ما أراده نظر[5] .

- بل دلالته على ذلك من جهة تقريره عليه، ولو كان كشف الفخذ لا يجوز لما أقر النبي صلى الله عليه وسلم، وأما انكشافه من غير قصد فجائز الوقوع ، لكن لا يقر على ذلك ، فاستمراره دال على الجواز ؛ إلا أنه يطرقه احتمال الخصوصية أو التنبيه على أصل الإباحة ، بخلاف حديث جَرْهَدٍ[6] وما

---

(1) التنقيح 1/ 140 .

(2) لعل الزركشي قدر ذلك لأن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يسأل عن جنس المشتمل به أو عدده ، فهو ظاهر أمام عينه، لا يحتاج للسؤال عنه ، وإنما كان سؤاله عن سبب هذه الهيئة في الاشتمال ، فأجابه بأن هذه الهيئة في الاشتمال سببها أنني أشتمل بثوب واحد ضيق كما يفهم من تكملة الحديث، والله أعلم

(3) التنقيح1/ 142.

(4) رواية الإسماعيلي :"إذ حر " فلا بد أن يكون الإزار مرفوعا عنده . وانظر الفتح 480/1 ، والتوشيح للسيوطي 470/2.

(5) التنقيح 1/ 143 .

(6) جرهد هو ابن رزاح بن عدي الأسلمي من أهل المدينة ، وداره كانت بها في زقاق ابن حنين .تهذيب الكمال 543/4 .

وحديثه في سنن أبي داود ،كتاب الحمام ، باب النهي عن التعري 4/ 40 (40 14) عن عبد الرحمن بن جرهد عن أبيه ، والترمذي ، باب ما جاء أن الفخذ عورة 111/5(2797) ، عن زرعة بن مسلم

معه فإن فيه إعطاء حكم كلي ، فكان المصير إليه أولى. ولعل هذا مراد البخاري بقوله : وحديث جرهد أحوط [1].

62- قوله النِّطع . بنون مكسورة ، وطاء مفتوحة في أفصح لغاته السبع[2].

- صوابه لغاته الأربع، وهي فتح النون وكسرها مع فتح الطاء وإسكانها. فهو من ضرب اثنين في اثنين بأربع[3] .

[باب في كم تصلي المرأة في الثياب]

63- قوله في : فيشهد معه نساء متلفعات .([4] ومعناهما واحد [4]).

- قال عبد الملك بن حبيب في شرح الموطأ[1] : بين الالتفاع والالتفاف فرق من حيث إن الذي بالعين لابد فيه من تغطية الرأس ، بخلاف الذي بالفاء [7/أ] فيصح مع كشفه.

بن جرهد الأسلمي ، عن جده جرهد ، وقال : حسن غريب ، وصحيح ابن حبان ، باب شروط الصلاة ، ذكر الأمر بتغطية فخذه إذ الفخذ عورة ، 4/ 609 (1710) عن زرعة بن عبد الرحمن عن جده جرهد ، و الدارقطني كتاب الحيض ، باب في بيان العورة والفخذ منها 1/ 224 (1) عن زرعة بن مسلم بن جرهد ، والمستدرك، كتاب اللباس 200/4(7360) ، عنه أيضا ، وقال صحيح الإسناد و لم يخرجاه ،والبيهقي في الكبرى ، جماع أبواب لبس المصلي ، باب عورة الرجل ، 2/ 228 (3045) عن عبد الرحمن بن جرهد .

(1) انظر البخاري بشرح الزركشي ' كتاب الصلاة 'باب ما يذكر في الفخذ، 15/2 ،والفتح 480/1، 481.

(2) التنقيح 1/ 143 .

(3) لسان العرب (ن ط ع)

(4-4) ليس في :ب ، وانظر التنقيح 1/ 143 .

([2] باب الصلاة في السطوح والمنبر والخشب...[1])

64- قوله: ولم ير الحسن بأساً أن يصلي على الجمْد .بفتح الجيم وضمها[3].

- قوله: وضمها. لم ترد الرواية بضم الجيم من الجمد ، وإنما حكاه ابن التين عن الصحاح ، وقال إنه المكان الصلب المرتفع، وليس هو مراداً هنا .

65- قوله : عمِله فلان بن فلان[4].

- كذا في رواية ، وللأكثر :عمِله فلان مولى فلانة .

66- قوله في آخر القولة : قال الشيخ أبو محمد الأصيلي : كان اتخاذه سنة سبع[5].

- قوله : سنة سبع . كذا قال غير واحد عن الأصيلي ، وفيه نظر ؛لأن قصة الإفك كانت قبل ذلك ، وفيها أن النبي صلى الله عليه وسلم ، صعد المنبر[6].

67- قوله في : آلى بالمد. بمعنى حلف ، وإنما أدخل هذا الحديث هنا لأنه صلى بهم على ألواحها وخشبها [7].

---

(5)عبد الملك بن حبيب السلمي الأندلسي ،صاحب تفسير غريب الموطأ ،ت238هـ . الجذوة 282 ومقدمة تحقيق تفسير غريب الموطأ . وليس في لفظ ابن حبيب ذكر للالتفاف ، وإنما فيه الالتحاف .انظر تفسير غريب الموطأ174/1.

(1-1) في النسختين :"باب إن صلى في ثوب مصلب ".وهو خطأ.

(2) التنقيح 1/ 145 .

(3) التنقيح 1/ 146 ، وفي إحدى نسخ تحقيقه:"عمله فلان مولى فلانة ". كما ذكر ابن حجر .

(4) التنقيح 1/ 146 .

(5) انظر البخاري مع الفتح ، كتاب التفسير ، باب لولا إذ سمعتموه 453/8(4750) .

(6) التنقيح 1/ 146 .

– قوله : صلى بهم . كذا جزم به ابن بطال، وتُعُقِّب بأنه لايلزم من كون درج الغرفة جذوعاً أن تكون هي خشباً ، والظاهر أن المراد منه كونه صلى بهم في مكان عالٍ .

[باب الصلاة على الحصير...]

68- قوله في : قوموا فأصلي .هي عند الكُشْمِيْهَني بغير لام ساكنة الياء ، وهي واضحة صحيحة ، ورواها غيره : فلأصلي . بلام مكسورة وفتح الياء على أنها لام كي ، على زيادة الفاء [1] .

– قوله : على زيادة الفاء . هو مذهب الأخفش ، ورجح ابن مالك أنه على تقدير حذف ، أي قوموا فقيامكم لأصلي لكم[2] .

[باب قبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق]

69- قوله :[7/ ب] قال القاضي[3] : ضبط أكثرهم قوله والمشرق بضم القاف وبعضهم بكسرها . قلت : الكسر يؤدي إلى إشكال ([4] وهو إثبات قبلة لهم [4]).

– إنما يؤدي إلى الإشكال المذكور على تقدير تسليمه ،أن لو جعلناه معطوفاً على أهل . أما لو جعلناه معطوفاً على قبلة فلا ؛ لأنه يساوي رواية الرفع التي قدرها.

---

(1) التنقيح 1/ 147 .

(2) قول ابن حجر :ورجح ابن مالك .فيه نظر إذ نص عبارة ابن مالك في شواهد التوضيح ص216 :"ومن الأمر المسند إلى ياء المتكلم ... وقول النبي صلى الله عليه وسلم : قوموا فلأصلِّ لكم . ويجوز فلأصلى لكم بثبوت الياء والنصب ،على تقدير فذلك لأصلي لكم ". فابن مالك لم يرجح وإنما جوز الوجهين .والله أعلم ، وانظر الفتح 490/1.

(3) انظر الفتح 498/1 .

(4-4) زيادة من التنقيح لا توجد في النسختين ، وأثبتها لأهميتها في فهم وجه نقد ابن حجر . وانظر التنقيح1/ 150 .

[باب ما جاء في القبلة...]

70- قوله في فاستقبلوها. إلى أن قال في الشرح : وقد أشار البخاري في ترجمته إلى هذا الاستدلال من حديث ابن مسعود[1].

- ليس هو من حديث ابن مسعود[2].

باب ([3] المساجد في البيوت ...[2])

71- قوله في: الدُّخشُن. إلى أن قال: ويروى ([4] الدُّخَيشِن والدُّخَيْشِم [3])

.

- لم أره مصغراً بالميم ، وفي الطبراني عن أحمد بن صالح : الدُّخشُم هو الصواب[5].

72- قوله في المقالة : وقد شهد له الرسول صلى الله عليه وسلم [6].

- ليس في سياق الحديث شهادة منه له بذلك ، وإنما فيه قوله صلى الله عليه وسلم : ألا تراه قد قال [7]؟

---

(5) التنقيح 1/ 151.

(1) لعل الزركشي يقصد حديث عبد الله بن مسعود الذي تقدم قريبا عند البخاري في باب التوجه نحو القبلة برقم (394) ، فكلام الزركشي التالي لهذا يؤكد أنه يتحدث عنه لا عن الحديث الذي يشرحه في هذا الموضع .

(2-2) في أ : "إذا دخل بيتا "، وفي ب :" إذا دخل بيتا يصلي حيث شاء ولا يتجسس " . وليس المشروح منه .

(3-3) في أ:" بالميم" ، وليس هذا موضع تعليق ابن حجر ، وانظر التنقيح 1/ 155 .

(4) المعجم الكبير 30/18 .

(5) التنقيح 1/ 156 .

(6) البخاري بشرح الزركشي ، كتاب الصلاة ، باب المساجد في البيوت ،40/2(416) . وانظر الفتح 522/1.

[باب التيمن في دخول المسجد]

73- قوله :عن أشعث.([1] بالفتح ،لاينصرف[7]).

- الذي في النسخ هنا : عن الأشعث .

[باب هل تنبش قبور مشركي الجاهلية ويتخذ مكانها مساجد....]

74- قوله في : فأقام النبي صلى الله عليه وسلم ، بهم أربع عشرة ليلة . ولبعض رواة البخاري: أربعاً وعشرين [(2)].

- هي رواية أبي ذر عن المستملي[(3)] والحمُّوِي [(4)].

75- قوله في: فجاءوا متقلدي السيوف. [8/ أ] ويحتمل تقلدهم السيوف لخوف اليهود، وليروهم ما أعدوا لنصرته [(5)].

- بل لأعم من ذلك ، فلم يكن جميع الأوس والخزرج وحلفاؤهم أسلموا .

[باب كراهية الصلاة في المقابر]

(7-7) ليست في :ب . وانظر التنقيح 1/ 156 .

(1) التنقيح 1 / 156 .

(2) المستملي ،أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أحمد البلخي ، سمع الصحيح من الفربري عام 314 هـ ، توفي 376هـ . العبر 17/4، والسير 492/16 .

(3) كذا كتب في النسختين ، وكذا وقع في مخطوطة كتاب الاختلاف بين رواة البخاري،لابن المبرد ص17 حاشية 4 ، والضبط من :أ . وهو أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حمويه السرخسي ،نزيل بوشنج و هراة ، كان ثقة كما قال الحافظ أبو ذر وسمع الصحيح من الفربري في سنة 316 هـ ، وتوفي في ذي الحجة منها .انظر الأنساب 268/2 والسير 492/16.

(4) التنقيح 1/ 156 .

76- قوله في : ولا تتخذوها قبوراً. تأوله البخاري على منع الصلاة في المقابر ، ونوزع بأن القصد الحث على الصلاة في البيت ، وأن الموتى لا يصلون في قبورهم ، فكأنه يقول: لا تكونوا كالموتى[1] .

- تأويل البخاري محتمل ، وما رد عليه به محتمل ، فلا معنى للرد عليه، وفيه احتمال ثالث بينته في الشرح[2].

[8 / ب] باب ([3] التعاون في بناء المساجد...[1])

77- قوله : يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار. كذا لأكثرهم ، قال القاضي: فيه نقص وتمامه في رواية ابن السكن : ويح عمار تقتله الفئة الباغية[4].

- قلت : كذا في رواية كريمة، وابن عساكر، وأبي الوقت ، وأنكر ذلك الحميدي[5] وقال: لم تقع هذه الجملة عند البخاري أصلا.

---

(5) التنقيح 1/ 157 .

(6) انظر الفتح 529/1 .

(1-1) في النسختين:"باب الحدث في المسجد". وليس منه.

(2) التنقيح 1/ 161 .

(3) كريمة بنت أحمد المروزية ، يقال لها أم الكرام وست الكرام، رحلت من بلدها مرو وحجت وعمرت طويلا ولم تتزوج ، روت الصحيح عن أبي الهيثم ، توفيت بمكة 463 هـ . انظر العبر 254/3، والسير 233/18-135.

وابن عساكر هو أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الدمشقي الشافعي ، ذو المؤلفات الشهيرة التي منها تاريخ دمشق ، توفي571هـ انظر وفيات الأعيان 309/3-311 .

وأبو الوقت هو محمد أو عبد الأول بن عيسى بن شعيب السجزي الهروي الصوفي سمع صحيح البخاري وهو في السابعة من عمره، وكان حسن الذهن مستقيم الرأي ، توفي 553هـ ،.انظر وفيات الأعيان 226/3، 227، والسير 303/20-311.

والحميدي هو أبو عبد الله محمد بن فتوح صاحب الجمع بين الصحيحين ،(ت488هـ) .انظر وفيات الأعيان 282/4-284، والسير 120/19-127 ، والعبارة في الجمع بين الصحيحين 462/2.

باب ([1] المرور في المسجد [4])

78- قوله في : فليأخذ على نصالها لا يعقر بكفه مسلماً . تقديره والله أعلم فليأخذ على نصالها بكفه لا يعقر مسلماً . وكذا هو عند الأصيلي[2].

ليس ذلك في رواية الأصيلي كذلك[3].

79- قوله في المقالة : على أن هذا الحديث ليس فيه إسناد[4].

- إن أشار بذلك إلى الذي شرحه وهو قوله : فيأخذ إلى آخره ، فليس في إسناده ذكر لسفيان ولا لعمرو ، وإن أراد الحديث الذي قبله فكان ينبغي أن يعينه ، كأن يقول : على أن هذا الحديث ليس فيه إسناد إلى جابر.

وفيه مشاححة؛ لأن الإسناد إلى جابر ثابت وإنما حذف منه جواب الاستفهام ، وهذه مسألة شهيرة عند المحدثين وهي هل يشترط إذا قال القارئ للشيخ : حدثك فلان . وساق الحديث أن يقول الشيخ نعم . ولابد ، أم يكتفي بقرينة الحال عند سكوته؟ والأكثر على الاكتفاء إذا كان الشيخ متيقظاً، فتبين من هذا [9/ أ] أن الإسناد فيه إلى جابر ثابت ، فلا معنى لما نفاه المصنف ، وكان تبع في ذلك ابن بطال ، فإنه اعترض بنحو ذلك . والله الموفق[5].

(4-4) ليست العبارة في :أ، وفي ب: " باب يأخذ بنصول النبل". وليس الآتي منه .

(5) التنقيح 1/ 162 .

(6) الفتح 547/1.

(1) الفتح 1/ 547 .

(2) انظر الفتح 547/1

80- قوله في المقالة : لكن وقع في رواية الأصيلي .

- لم أر ذلك في رواية الأصيلي.

([1] باب ذكرالبيع والشراء في المسجد[3])

81- قوله في : فلما جاء ذكرته ذلك . صوابه ذكرت له [(2)].

- في روايتنا ذكَّرته بتشديد الكاف ، فيحمل على أنه كان عنده منه طرف.

([3] باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره [1])

82- كتب المحشي رحمه الله في هذا الموضع حاشية على قوله في البخاري في باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره :

- كيف بك إذا بقيت في حثالة من الناس .([4] أغفل الزركشي تفسيرها[2]). الحثالة ما يخرج من الطعام بالآخر، ويطلق على الرديء من كل شيء. و قوله : مرجت عهودهم ، أي اختلطت ، وأماناتهم . أي فسدت . يقال: مرج ، فسد، و: مرِج ، اختلط[(5)] .

[باب المساجد التي على طرق المدينة ...]

(3-3) في النسختين:"باب الحراب " . والذي في البخاري :باب أصحاب الحراب في المسجد . وليس الآتي منه .

(4) التنقيح 1/ 163 .

(1-1) ليست في :أ.وفي ب: "باب الحِلق" . وانظر البخاري بشرح الزركشي ، كتاب الصلاة ، باب تشبيك الأصابع 65/2(467).

(2-2) زيادة من : أ .

(3) ليس في رواية البخاري التي بين أيدينا عبارة "مرجت عهودهم ". ولا ذكر لها في الفتح في هذا الموضع ، وذكر السيوطي في التوشيح545/2أنها زيادة عند الحميدي ،.وانظر اللسان (حثل) ، (مرج).

83- قوله في : سهل حين يفضي من أكمة. كذا للكافة وعند النسائي[1] : حتى . وهو وهم .

- هي أيضاً رواية أبي ذر عن الحمُّوِي وليست وهما ، بل هي متجهة[2].

[باب الصلاة إلى العَنَزة]

84- قوله في : ابن بزيع [3] بموحدة مفتوحة ثم زاي ثم عين معجمة[4].

- صوابه : مهملة .

[باب المرأة تطرح عن المصلي شيئا من الأذى]

85- قوله في :[9/ ب] اللهم عليك بقريش .أراد كفارهم ، وعمارة بن الوليد . ثم قال : فلقد رأيتهم صرعى يوم بدر. هذا وهم، فإنه لا خلاف عند الإخباريين أن عمارة لم يحضر بدراً إلى آخره[5].

- ليس بوهم فإن المراد بقوله : رأيتهم . أي رأيت أكثرهم ، والدليل عليه أن عقبة بن أبي معيط منهم بلا خلاف و لم يسحب إلى القليب .

كتاب مواقيت الصلاة

86- قوله في : نزل فصلى، فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . إلى أن قال في التنقيح : وقيل هذا الحديث يعارض حديث إمامة جبريل لكل صلاة وقتين في يومين[1] .

---

(4) كذا في النسختين ، وليس عنده ، وفي التنقيح 1/ 170 : " النسفي " .

(5) انظر الفتح 570/1. وقال السيوطي في التوشيح 550/2 :" للمستملي والحموي: حين".

(6) في أ:" بزيغ " .

(7) الذي في التنقيح الطبعة المصرية 72/2 :"عين مهملة ". وعليه يسقط نقد ابن حجر ، ولعلها كانت كما وصف في نسخته من التنقيح.

(1) التنقيح 1/ 174 .

- لا تعارض بينهما ؛ لأن قوله في هذا : صلى فصلى . لا ينفي أنه صلى به في اليومين في الوقتين، وأما الإنكار فإنما صدر من عروة لكونه أخر العصر إلى آخر وقت العصر المختار، لا لكونه أخرها إلى آخر وقتها حتى غربت الشمس .

([2] باب الصلوات الخمس كفارة [3])

87- قوله : وهو لا يبلغ مبلغ الجذام ونحوه[3].

- كتب شيخنا المحشي : الخراج . ورقم عليها :خ .

[باب وقت العصر]

88- قوله : أشد ما تجدون [4].

- كتب شيخ الإسلام عند هذا الموضع على الحاشية ما نصه : فاته هنا في حديث أبي برزة قوله :

ويصلي العصر وأحدنا يذهب إلى أقصى المدينة ، رجع والشمس حية . وفي تركيبه إشكال[5].

[باب ذكر العشاء والعتَمَة ...]

---

(2) التنقيح 1 / 176 . والقول لابن بطال كما قال في الفتح 6/2 .

(3-3) في النسختين :"فضل الصلاة لوقتها ".وليس الآتي منه .

(4) التنقيح 1 / 180 . وتمام العبارة : " وقال غيره في هذا الحديث أن الصغائر تكفرها المحافظة على الصلوات لأنه شبه الصغائر بالدرن وهو لا يبلغ مبلغ الجذام ونحوه". ونسب ابن حجر في الفتح12/2 هذه العبارة لابن بطال ، ونصها عنده:" و الدرن صغير بالنسبة إلى ما هو أبعد منه من القروح و الخراجات.

(1) التنقيح 1/ 181 .

(2) الحديث عند البخاري في الباب برقم(517).

89- قوله في : ويذكر عن أبي موسى . هذا التعليق أسنده في باب فضل العشاء وهذا أحد ما يرد به على ابن الصلاح أن [10/ أ] تعليقاته بصيغة التمريض لا تكون صحيحة عنده [1] .

- لم يقل ابن الصلاح أنها لا تكون صحيحة عنده ، وإنما قال : ليس فيه إشعار بالصحة . وذلك لا ينفي كونه في نفس الأمر صحيحاً والله أعلم [2].

[باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها...]

90- ([3] قوله في : حيان . بعدها مثناة [4].

هو سهو والصواب : باء موحدة، ليس الفقيه. قاله شيخنا[5]) .

[كتاب الأذان]

باب ([5] ما يُحقن بالأذان من الدماء[1])

91- قوله في : أغار. ويقال: غار ثلاثي[6] .

- أغفل التنبيه على قوله : لم يكن يُغِر بنا[7] .

[باب من انتظر الإقامة]

---

(3) التنقيح 1/ 184 .

(4) انظر علوم الحديث لابن الصلاح ص25، والفتح 46/2.

(5-5) زيادة من :أ . وربما تكون من المجرد، فليست مثل باقي الأسلوب في الحواشي، وحبان هو ابن هلال الباهلي ،أبو حبيب البصري .تهذيب الكمال 328/5 .

(6) التنقيح 1/ 189 .

(1-1) في النسختين :" الأذان مثنى مثنى " . وليس الآتي منه .

(2) التنقيح 1/ 193 .

(3) عند الكشميهني : يغزو بنا ، قاله في الفتح90/2 ، وربما تلك التي وقعت للزركشي ، لذا أغفلها لوضوحها .

92- ([1] في النسخة الثانية : قوله يعني في باب من انتظر الإقامة : كان إذا سكب المؤذن . قال الصغاني : بباء موحدة [2] .

- كذا قال الصغاني في العباب، ولكن معظم روايات البخاري بالمثناة وتوجيهها واضح ، والتي بالباء الموحدة وقعت في رواية الأوزاعي ، كما نبه عليه الخطابي [4]) .

باب ([3] قول الرجل فاتتنا الصلاة...[6])

93- قوله في : فعليكم بالسكينة . إلى أن قال : وفي إدخال الباء في الرواية الأولى إشكال [4].

- يكون على حذف مضاف، تقديره عليكم بأفعال السكينة. وقد جاء : عليك بخويصة نفسك .

([5] باب الصف الأول [2])

94- قوله في : والهدِم . بكسر الدال إلى آخره[6] .

(4-4) كتب هذا في حاشية أ .وليس في :ب .والأوزاعي هو عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد الفقيه،ت157هـ ،طبقات ابن سعد488/7 ، والسير 107/7- 134 .وانظر أعلام الحديث للخطابي 466/1.

(5) التنقيح 1/ 195 .و الصغاني هو رضي الدين أبو الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن الحنفي ت650.هـ معجم الأدباء 189/9-191 ، والسير 282/23-284 . وانظر قوله في التكملة والذيل والصلة 1/ 160 .

(6-6) في النسختين : " هل يتبع المؤذن " . وليس الآتي منه .

(1) التنقيح 1/ 196 .

(2-2) في أ :" قوله في أواخر باب تخفيف الإمام في القيام "، وفي ب : " باب تخفيف الإمام في القيام ". وليس الآتي منه .

(3) التنقيح 1/ 208 .

- تكرر قبل ورقتين في هذا الكراس [1] .

([2] باب جهر الإمام بالتأمين ..[5])

95- قوله : وكان أبو هريرة ينادي : لاَ تَفُتْنِي بآمين .كذا في بعض النسخ ...بالفاء والشين[3].

- لم أره بالشين المعجمة ، وإنما هو لا تفتني؛ بعد الفاء مثناة ساكنة ثم نون من الفوات ، وكأنه رأى النقط على التاء والنون ثلاثاً فظنها شيناً معجمة .

([4] باب فضل السجود [7])

96- [10/ ب] قوله في : يوبق[5]. قال ابن قُرقُول : بموحدة أي يهلك يهلك وللطبري بمثلثة من الوثاق .

- الطبري أحد رواة مسلم متأخر ، وليس هو الإمام ابن جرير .

97- قوله في : الحبة . بحاء مكسورة . سبق في كتاب العلم[6] .

- بل في الإيمان[7] .

([8] باب الذكر بعد الصلاة [3])

98- قوله في : واسمه نافذ . بفاء وذال معجمة، وقيل مهملة، وقيل بقاف وذال معجمة [9].

---

(4) بعده في أ:" يعني قبل باب اثنان فما فوقهما جماعة " . وانظر التنقيح 1/ 198 .

(5-5) في ا:" قوله في باب إذا سمع " .وفي ب:"باب إذا سمع ". وليس الآتي منه .

(6) التنقيح 1/ 215 .

(7-7) ليست العبارة في أ ، وفي ب:" باب إذا لم يتم الركوع " . وليس الآتي منه .

(8) في أ :"موبق " .

(1) التنقيح 227/1 .

(2) انظر صحيح البخاري بشرح الزركشي 28/1 .

(3-3) في أ:" قوله في باب ما يتخير من الدعاء " ،وفي ب:" باب ما يتخير من الدعاء " . وليس الآتي منه .

(4) التنقيح 1/ 227 ، بلفظ : ودال مهملة ، وكما هنا في بعض النسخ ، وليست هذه العبارة في طبعة البخاري التي أعتمد عليها.

- صوابه : ودال مهملة [1] .

([2] باب وضوء الصبيان[6])

99- قوله في : قوموا فلأصلي لكم . إلى أن قال في الشرح : فإن قيل أصل الكلام بكم فلم قال لكم؟ قلت : لأنه أراد من أجلكم لتقتدوا بي[3].

يغني عن هذا التطويل أن يقول : واللام في لكم بمعنى من أجلكم . -

[كتاب الجمعة]

باب([4]الجمعة في القرى والمدن[8])

100- قوله في : كتب رزيق . براء مضمومة ثم زاي مفتوحة. حكيم . بضم أوله [5].

- في رزيق وحكيم الوجهان[6] .

([7] باب من قال في الخطبة بعد الثناء أما بعد...[2])

101- قوله في ابن الغسيل:([8] بغين معجمة مفتوحة نسبة إلى جده عبد الله ابن حنظل بن الغسيل[3]).

---

(5) ذكره الكلاباذي في رجال صحيح البخاري755/2 .

(6-6) ليس في :أ .

(7) التنقيح 1/ 231 .

(8- 8) في أ:" قوله في باب ما يقرأ " . وفي ب:"باب ما يقرأ " . وليس الآتي منه .

(9) التنقيح 1/ 239 .

(1) يقصد ابن حجر رحمه الله أن في رزيق زريق ،وكلاهما بالتصغير ، وفي حكيم التصغير وعدمه ، وانظر الفتح 381/2 .

(2-2) في أ :" قوله في باب لا يقيم ".وفي ب:"باب لا يقيم ". وليس الآتي منه .

(3) في أ:" إلى آخره " ، وفي ب:سقطت عبارة : "بن حنظل" . وفي التنقيح 1/ 245 : " بغين معجمة مفتوحة نسبة إلى جده هو حنظلة ابن الغسيل " . وعليه فلا موضع لنقد ابن حجر .

– ابن الغسيل هو عبد الرحمن بن عبد الله بن حنظلة ، فعبد الله أبوه لا جده ، والغسيل هو حنظلة ، قيل له ذلك لأن[11/ أ] الملائكة غسلته لما قتل بأحد وهو جنب ، وقصته مشهورة[1] .

[كتاب العيدين]

([2] باب سنة العيدين لأهل الإسلام [5])

102– قوله في : زبيد . بضم الزاي[3].

أشار شيخنا المحشي إلى أنه قد أعاده في الصفحة أيضاً [4] .

[باب كلام الإمام والناس في خطبة العيد...]

103– ([5] في النسخة الثانية :

قوله – يعني في باب الإمام والناس في خطبة العيد– عَنَاقَ جَذَعَة[6] .

– ذكر بعض الشراح أن قصة أبي بُردة بن نِيَار وقعت لخمسة أنفس غيره ، واستَشكل الجمع فتأملت ذلك فوجدت أصلها ورد لزيد بن خالد الجهني عند أحمد وابن حبان، ولعويمر بن أسفر عند ابن حبان ، ولسعد بن أبي وقاص عند الطبراني في الأوسط من حديث ابن عباس ، ولعقبة ابن عامر عند البيهقي ، ولرجل لم يسم عند أبي يعلى الموصلي من حديث أبي هريرة ، ولرجل آخر غير مسمى عند أبي يعلى والطبراني عن أبي جحيفة ، ولرجل من الأنصار عند ابن

---

(4) انظر الاستيعاب 1/ 380 ، و الإصابة 2/ 137 .

(5–5) في أ :"قوله في باب صلاة الطالب والمطلوب " .وفي ب :"باب صلاة الطالب والمطلوب " . وليس الآتي منه .

(6) التنقيح 1/ 253.

(7) انظر التنقيح 1/ 245، 249 .

(8–8) زيادة من حاشية أ .

(9) التنقيح 1/ 257 ، وانظر الفتح 14،15/10 .

ماجه عن أبي زيد الأنصاري[1] ، فهؤلاء سبعة غير أبي بردة ، لكن ليس في قصة أحد منهم : " ولا يجزئ عن أحد بعدك أو غيرك " . إلا في قصة أبي بردة وعقبة والأنصاري والمعجم ، ويمكن رد كل منهما إلى المسمى فينحصر في الاثنين ، ويمكن أن تقع قصتهما دفعة واحدة فيدفع الإشكال [8]).

كتاب الاستسقاء

[باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا]

104- قوله في : وأبيض . لا يجوز أن يكون في موضع جر برب مضمرة ؛ لأن قبله ما يمنع منه وهو قوله : وما ترك أقوام [2] .

صوابه : قوم .

كتاب السجود

[باب ما جاء في سجود القرآن وسنتها]

105- قوله في : وأخذ رجل من القوم كفاً من حصى .هذا الرجل هو الوليد بن المغيرة[3] .

- بل هو أمية بن خلف [1] .

---

(1) أحمد 4/ 387 ،397(18556 ،18653) ، وابن حبان 232/13 (5911) .و 233/13(5912) ، والطبراني 4/ 141 ، 142 (3819) ، والسنن الكبرى للبيهقي ، صلاة العيدين ،باب الإمام يعلمهم في خطبة العيد311/3(6954) ، وأبو يعلى ، مسند أبي جحيفة (897) ، وفي مسند البراء بن عازب (1661) ، ومسند جابر (1779) . وسنن ابن ماجه ، باب النهي عن ذبح الأضحية قبل الصلاة 1053/3(3154) .

(2) التنقيح 1/ 262 . والرواية فيه : قوم . وفي بعض النسخ :" أقوام " كما ذكر المحقق في الحواشي .

(1) التنقيح 1/ 278 .

[كتاب التقصير]

[باب إذا صلى قاعدا ثم صح ...]

106- ([2] قوله[في] التهجد[3]:

كان يصلي جالساً فإذا بقي من قراءته ... إلى آخره.

-كتب المحشي : التهجد. ترجمه لأن كلامه على كان يصلي إلى آخره [3]) .

كتاب التهجد

[باب ترك القيام للمريض]

107- قوله في : فقالت امرأة من قريش : أبطأ عليه شيطانه. هذه المرأة قيل إنها أم جميل بنت حرب أخت أبي سفيان ، وهي امرأة أبي لهب ، وهذا رواه الحاكم في مستدركه ، والعجب من ابن بطال ومن تبعه كابن المنير في نسبة ذلك لخديجة [4] .

- ليس هذا بغلط ،وإنما حصل الإشكال من جعل المصنف قصة خديجة وقصة أم جميل واحدة

---

(2) لأن البخاري سماه في تفسير سورة النجم ، و حكى ابن حجر في الفتح الاختلاف في اسمه واعتمد قول من قال أنه زكريا بن أبي زائدة . انظر الفتح 481/8 .

(3-3) ليست في :ب . ويشير إلى أن المحشي رحمه الله ترجم لكتاب التهجد بعد عبارة الزركشي لأن نسخة التنقيح التي اعتمد عليها ترجمت لكتاب التهجد وهو ما زال يشرح في كتاب الصلاة ، باب إذا صلى قاعدا ثم صح ، والله أعلم، وانظر التنقيح 1/ 284 .

(4) كذا في : أ . وليس الكلام منه ، بل هو من التقصير كما ذكرت .

(1) التنقيح 1/ 285 . و ابن المنير لم يقل بهذا الرأي، بل انتقضه على بن بطال. انظر المتواري ص117، والفتح 9/3 .

والظاهر أنهما قضيتان وسؤالان ؛ فلفظ أم جميل : أبطأ عليه شيطانه . ولفظ خديجة ليس فيه ذلك ، وقد رواهما جميعاً الحاكم في المستدرك، وغير واحد [1] .

([2] باب الصلاة قبل المغرب[3])

108- قوله في: اليزني بياء مثناة من تحت مفتوحة، ثم زاي ، وهذا السند كله مصري[3] ، وهو من النوادر، وسبق له نظير في الإيمان .

له في الكتاب أنظار.

[11/ ب] كتاب الجنائز

[باب الدخول على الميت بعد الموت ...]

109- قوله في : فطار لنا عثمان بن مظعون . إلى أن قال : ويروى فصار لنا . بالصاد،حكاه عيسى بن سهل في كتاب غريب البخاري[4] .

- عيسى المذكور يكنى أبا الإصبع من شيوخ عياض ، له شرح على البخاري ،ذكره ابن رُشَيْدٍ وذكر خطبة كتابه وعدة فوائد عنه [5] .

([6] باب رثى النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن خولة[2])

---

(2) انظر الفتح 9/3 .

(3-3) ليس في أ ، وفي ب: "باب الضجعة " . وليس الآتي منه .

(4) التنقيح 1/ 293 .

(5) التنقيح 1/ 302 .

(1) انظر في ترجمته السير 25/19، 26 .وابن رشيد ؛ محب الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد الفهري المالكي ، صاحب الرحلة وإفادة النصيح بالتعريف بإسناد الجامع الصحيح ، ت721 هـ .الوافي بالوفيات ، وانظر رحلة ابن رشيد السبتي دراسة وتحليل لأحمد حدادي .

(2-2) ليس في أ ، وفي ب :" باب قول النبي صلى الله عليه وسلم يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه " . وليس الآتي منه .

110- قوله في: يرثى له . إلى أن قال في التنقيح : قلت : ثم بتقدير تسليمه، فليس بمرفوع[1] .

- صوابه : بموصول .

[باب البكاء عند المريض]

111- قوله في : غشية . بسكون الشين وتخفيف الياء ، وبكسر الشين وتشديد الياء، قال الدارقطني ....[2].

- يحتمل القرطبي [3] .

[باب حدثنا موسى بن إسماعيل]

112- قوله : والناس حوله وأولاد الناس[4] .

- وكتب المؤلف : صوابه الصبيان[5].

فكتب المحشي: والولدان .

[آخر كتاب الجنا ئز]

---

(3) التنقيح 1/ 317 .

(4) التنقيح 1/ 319 .

(5) والعبارة هي : لا فرق بينهما هما بمعنى واحد .

(6) التنقيح 1/ 331 .

(7) كذا في البخاري ، باب حدثنا موسى 243/3 (1306).

الخاتمة والنتائج :

الحمد لله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد :

فقد توصل هذا البحث إلى عدة نتائج ، يمكن إجمالها فيما يلي :

1- صحت نسبة التنقيح للزركشي ، وقد أوضحت أسباب تأليفه له، ومنهجه الذى اتبعه فيه .

2- صحت نسبة هذه الحواشي لابن حجر بعدة أدلة .

3- بتحليل المآخذ التي أخذها ابن حجر على الزركشي وجدت أنها في علوم مختلفة، في الفقه ، واللغة والتراجم والتاريخ ، وروايات البخاري ، وفي مصطلح الحديث ، وفي الأسلوب وفي العزو إلى المصادر ، وغيرها .

4- مآخذ ابن حجر غالبها صواب ،وبعضها يمكن التماس وجه له ، وبعضها آراء تحتمل أكثر من وجه ، وبعضها بسبب النساخ .

5- استطاع هذا البحث بتوفيق الله دفع بعض المآخذ والتماس أوجه لها ، في حواشي التحقيق .

6- بالتأمل في أخطاء الزركشي أمكن معرفة أسباب وقوعه فيها ، فبعضها بسبب اتباع الغير دون تمحيص ،والخطأ في نقل العبارات ، والغفلة عن بعض طرق الأحاديث ، وبعضها بسبب عدم الوقوف على بعض روايات للبخاري .

7- مخطوطتا حواشي ابن حجر جيدتان ، من حيث المقابلة على مخطوطات أخرى ، وحسن الخط ، والتوثيق ، والمخطوطة ب أقدم .

8- تبين لي من خلال العمل سعة اطلاع ابن حجر على كل قضايا صحيح البخاري ، ومدى دقته في قراءة التنقيح للزركشي قراءة واعية ، وكيف كان موضوعياً غير متحامل ، ينتقد بوقار واحترام لجهودات السابقين ، لذا تعتبر هذه الحواشي صورة صادقة لذهنية ابن حجر ، ولأخلاقه وتواضعه ، وصورة جيدة من صور تراثنا المشرق ، وحركة التقويم والنقد الذاتي فيه.

9- من المفيد نشر الأعمال النقدية التراثية مثل الحواشي والتعليقات وغيرها ، وخاصة التي تقوم على مؤلفات مشهورة ومهمة ، مثل شروح البخاري ؛ لتحمي المطلع عليها مما بها من أخطاء وأوهام مثلما حدث في تنقيح الزركشي .

والله ولي التوفيق ،،

* * *

فهرس المصادر والمراجع :

1- **الاختلاف بين رواة البخاري** ، لابن المبرد ، تحقيق صلاح فتحي هلل ، دار الوطن ، ط 1 ، 1420 هـ / 1999 م .

2- **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، لابن الأثير ،تحقيق محمد عاشور ود/محمد البنا ، دار الشعب 1970م .

3- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب** ،لأبي عمر بن عبد البر ، ، تحقيق علي محمد البجاوي ، مكتبة نهضة مصر ، القاهرة ، بدون تاريخ .

4- **الإصابة في تمييز الصحابة** ، لابن حجر العسقلاني ، تحقيق محمد على البجاوي ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، 1392هـ / 1972 م .

5- **الأعلام** ، لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ،1984 م .

6- **أعلام الحديث** ،لأبي سليمان الخطابي ، تحقيق محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود ، منشورات جامعة أم القرى ،مركز إحياء التراث ،ط1 1409هـ / 1988م .

7- **إفادة النصيح بسند الجامع الصحيح** ،لابن رشيد ،تحقيق محمد بن الخوجة ،الدار التونسية للنشر ، د ت .

8- **إنباء الغمر بأبناء العمر** ،لابن حجر ، دار الكتب العلمية ،1406 هـ /1986م .

9- **الأنساب للسمعاني** ، تحقيق عبد الرحمن المعلمي وآخرين ، نشر أمين دمج بيروت، د ت .

10-**الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف** ، لابن المنذر ،تحقيق صغير أحمد ابن محمد ضيف، دارطيبة ، الرياض 1405 هـ .

11-**البحر الزخار** ، لأبي بكر البزار ، تحقيق د محفوظ الرحمن زين الله ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، ط1 ، 1409هـ /1989م .
12-**بدائع الزهور في وقائع الدهور** ،لابن إياس الحنفي ،تحقيق محمد مصطفي الهيئة المصرية العامة للكتاب ،ط2 ،1403 هـ /1983م .
13-**البدر الطالع للشوكاني** ، تحقيق محمد بن محمد بن يحيي ، دار الكتاب الإسلامي ، د ت .
14-**بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث** ، للهيثمي ، تحقيق حسين أحمد صالح الباكري ، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية ، الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، ط1 ،1413 هـ .
15-**بغية الوعاة في طبقات النحويين واللغاة** ، للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ،1299هـ /1979م .
16-**تاريخ بغداد** ، للخطيب البغدادي ،مصر 1357هـ .
17-**التاريخ الكبير** ، للإمام البخاري ، دار الكتب العلمية ،بيروت 1380هـ /1960 م .
18-**تذكرة الحفاظ** ، للذهبي ،تصحيح عبد الرحمن المعلمي ،،حيدر آباد 1375هـ .
19-**تفسير غريب الموطأ** ،لعبد الملك بن حبيب.
20- **تقييد المهمل وتمييز المشكل** ، للحافظ أبي علي الحسن بن محمد الغساني الجياني ، تحقيق محمد أبو الفضل ، المملكة المغربية ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، 1418هـ /1997م.

21-**التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح** ، للزركشي ، تحقيق يحيى بن محمد علي الحكمي ، مكتبة الرشد ، ط2 ، 1325 هـ / 2004 م .

22-**التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح** ، تحقيق رضوان جامع رضوان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2002م .

23-**التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح** ، ، للزركشي ،المطبعة المصرية ،ط1 ،1352هـ /1933م

24-**تهذيب الكمال** ، لجمال الدين المزي ، تحقيق بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط1 ،1403هـ / 1983 م .

25-**التوشيح في شرح الجامع الصحيح** ،للسيوطي ،تحقيق رضوان جامع رضوان ،مكتبة الرشد بالرياض ، وشركة الرياض ، ط1 ، 1419هـ /1998 م .

26-**الجامع الصحيح** ، لأبي عيسى الترمذي ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

27-**الجمع بين الصحيحين** ، للحميدي ، تحقيق علي حسين البواب ،دار ابن حزم ، ودار الصميعي ،1419 هـ /1998م .

28- **الحافظ السخاوي وجهوده في الحديث وعلومه** ، لبدر الدين محمد بن محسن العماش ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط1 ، 1421 هـ ، 2000م .

29-**حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة** ،للسيوطي ،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار إحياء الكتب العربية ،1387هـ / 1967م .

30-**خبايا الزوايا**، للزركشي ، تحقيق أيمن صالح شعبان ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط1 ،1417هـ /1996 م .

31-**الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة** ، لابن حجر ، دار الجيل ، بيروت ، د ت .

32-**رجال صحيح البخاري** ، للكلاباذي ، تحقيق عبد الله الليثي ،دار المعرفة بيروت ط1 ، 1407هـ /1987م .

33-**رحلة ابن رشيد السبتي دراسة وتحليل** ،د/ أحمد حدادي ،وزارة الأوقاف المغربية ، 1424هـ / 2003 م .

* * *